مجلس التعليم العالي
Higher Education Council

التقرير السنوي
لمجلس التعليم العالي
(إنجاز وتطور) 2015

البحرين 2030
BAHRAIN

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس مجلس الوزراء الموقر

المحتويات

تقديم	4
١ . كلمة وزير التربية والتعليم/ رئيس مجلس التعليم العالي	6
٢ . كلمة الأمين العام لمجلس التعليم العالي	8
٣ . مجلس التعليم العالي	10
٣ – ١ رئيس وأعضاء مجلس التعليم العالي	11
٣ – ٢ مسيرة التعليم العالي في مملكة البحرين .	12
٣ – ٣ التكامل بين إستراتيجيات ومبادرات مجلس التعليم العالي، وسياسات ومبادرات برنامج عمل الحكومة فيما يتعلق بالارتقاء بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي للسنوات(٢٠١٥ – ٢٠١٨)	14
٣ – ٤ إنجازات مجلس التعليم العالي	15
٤ . خطوات إجرائية نحو تطوير قطاع التعليم العالي	18
٥ .المؤشرات الإحصائية لعام ٢٠١٥ م	20
٥ – ١ عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي حسب نوع مؤسسة التعليم العالي للعام الدراسي ٢٠١٤ / ٢٠١٥	21
٥ – ٢ عدد الطلبة حسب نوع مؤسسة التعليم العالي وجنسياتهم للعام الدراسي ٢٠١٤ / ٢٠١٥	22
٥ – ٣ نسبة الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي حسب نوع التخصص للعام الدراسي ٢٠١٤ / ٢٠١٥	23
٥ – ٤ أعداد الخريجين حسب مجال الدراسة للعام الدراسي ٢٠١٣ / ٢٠١٤	24
٥ – ٥ أعداد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة حسب المؤهل العلمي (ماجستير ودكتوراه) للأعوام (٢٠١٣ – ٢٠١٤)، (٢٠١٤ – ٢٠١٥)، (٢٠١٥ – ٢٠١٦)	25
٥ – ٦ معدل إنفاق مؤسسات التعليم العالي الخاصة على البحث العلمي	26
٥ – ٧ تقييم الوضع العام لمؤسسات التعليم العالي الخاصة خلال عام ٢٠١٥ م	27
٦ . الإستراتيجيات والمشاريع	29
٦ – ١ تنفيذ مشاريع الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي ٢٠١٤ – ٢٠٢٤	30
٦ – ٢ تنفيذ مشاريع الإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي ٢٠١٤ – ٢٠١٩	32
٦ – ٣ التطبيق التجريبي لنظام الاعتماد الأكاديمي على مؤسسات التعليم العالي	34
٦ – ٤ التواصل لتعزيز المواءمة بين قطاع التعليم العالي وقطاع الصناعة والأعمال (سوق العمل)	35
٧ . الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي	36
٧ – ١ إنجازات الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي خلال العام ٢٠١٥ م	37
٧ – ٢ إصدارات الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي للعام ٢٠١٥ م	47
٧ – ٣ إنجازات إدارات الأمانة العامة لعام ٢٠١٥ م	49
٨ . التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي	52
٩ . مستقبل التعليم العالي في مملكة البحرين	55
٩ – ١ .طموح قطاع التعليم العالي في مملكة البحرين	56
٩ – ٢ .توقعات النمو للسنوات العشر القادمة	58

تقديم

يتضمن التقرير السنوي لمجلس التعليم العالي للعام ٢٠١٥م مسيرة التعليم العالي في مملكة البحرين والإنجازات المتحققة خلال عام ٢٠١٥م، كما ويبين الخطوات الإجرائية نحو تطوير قطاع التعليم العالي وأهم التحديات التي تواجه القطاع.

وتضمن التقرير المؤشرات الإحصائية الخاصة بمؤسسات التعليم العالي في المملكة والمتعلقة بأعداد الطلبة المسجلين والبرامج والتخصصات المطروحة فيها، وتقييم الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي للوضع العام لمؤسسات التعليم العالي الخاصة ، ومستويات الإنفاق على البحث العلمي فيها.

ويبرز التقرير أهم الإنجازات التي حققتها الامانة العامة ومن أهمها تنفيذ مشاريع إستراتيجيتي التعليم العالي والبحث العلمي في مملكة البحرين ، إضافة إلى التطبيق التجريبي لنظام الاعتماد الأكاديمي على مؤسسات التعليم العالي، والتواصل في تعزيز المواءمة بين قطاع التعليم العالي وقطاع الصناعة والأعمال ، وتحقيق التوازن بين أعداد الطلبة المسجلين في التخصصات الإنسانية والعلمية وبين حاجات سوق العمل.

ويتضمن التقرير أهم إنجازات الإدارات الثلاث للأمانة العامة خلال العام ٢٠١٥ م، للارتقاء بمؤسسات التعليم العالي وتسهيل معاملات الطلبة بما فيهم الخريجين .

ويبين التقرير طموح قطاع التعليم العالي في مملكة البحرين والرؤية المستقبلية للتعليم في المملكة للارتقاء به ، لتصبح البحرين القبلة الأولى للطلبة إقليمياً .

كلمة وزير التربية والتعليم/رئيس مجلس التعليم العالي

التعليم العالي كسند للتنمية

لقد أصبح للتعليم العالي والبحث العلمي في حياتنا المعاصرة أثر بارز في تشكيل حياة المجتمعات الحديثة واقتصادياتها خاصة مع تنامي مفهوم اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة وتزايد متطلبات واحتياجات التنمية الشاملة، حيث تؤكد الوقائع جميعها أن تقدم الأمم ورقيها ونماءها أصبح رهن بمدى قدرتها على تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي، وبمدى قدرتها على مواكبة التطورات المتسارعة على الصعيد المعرفي والتقاني والمعلوماتي.

ولا شك أن التعليم العالي في بلدنا هو اليوم في مقدمة مقومات هذا التقدم المنشود، ولذلك كان من الطبيعي أن تولي وزارة التربية والتعليم أهمية متزايدة لهذا الجانب لمواجهة تلك التحديات، بدءا من تطوير التشريعات ومرورا بتنظيم القطاع لضمان التوازن المنشود بين الاستثمار فيه وجودة مخرجاته، ووصولا إلى وضع الاستراتيجيات لتطوير هذا القطاع وتعزيز وتشجيع البحث العلمي، ليكون سندا للتنمية، في هذه المرحلة الهامة من حياة مجتمعنا المدعو إلى تنويع مصادر الدخل والاعتماد المتزايد على ثروة المعرفة والطاقات البشرية المؤهلة، في ظل ثورة التكنولوجيات التي حولت العالم إلى قرية اتصالية..

إننا ندرك اليوم بأننا على أعتاب مرحلة جديدة تتضاعف فيها المعرفة واليات انتقالها، وتتغير معها أنماط التنمية وطرق الإنتاج وأساليب الحياة، ولم يعد من الممكن إزاء هذا التطور أن نقف موقف المتفرج على ما يحدث أمام أعيننا كل يوم بل كل ساعة من تقدم مدهش، وذلك لان قدرنا أن نكون جزءا من هذا العالم المتقدم والمتجدد للمشاركة بإيجابية في صنع المستقبل، ولن يتحقق ذلك إلا بوجود خطة شاملة وفاعلة من خلال مؤسساتنا الجامعية لتنمية سياسة مشتركة للعلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي، وبالتالي مساندة البحث وتدريب الكوادر البشرية وابتكار قنوات اتصال مع الشركاء في المجتمع العلمي والتكنولوجي والصناعي، ومع القطاع

الخاص وتطوير دور مؤسسات التعليم العالي وتعزيز برامجها وخدماتها.

وفي هذا السياق، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، بذل مجلس التعليم العالي وأمانته العامة خلال الفترة القليلة الماضية جهودا مضاعفة، لكي لا يبقى نظام التّعليم العالي بمعزل عن هذه التّحوّلات، فكثيرةٌ هي المهارات والمعارف التي كانت الجامعة تُؤمّنها أصبحت اليوم محلّ مراجعة، وكثيرةٌ هي الاختصاصات الجديدة والمهن الواعدة التي أصبحت تتطلّب تدخّل الجامعة لرعايتها وتعزيزها، كما أنّ انهيار الحدود الجغرافية بفعل الثورة التكنولوجية قد أدّى إلى حركيّة دوليّة نشيطة في سوق العمل، ممّا فرض على الجامعات أن تراعي إمكانيّات واحتمالات توظيف خرّيجيها خارج الحدود الوطنيّة، ممّا يفرض انصهار الشّهادات الجامعيّة الوطنيّة ضمن منظومة علميّة أوسع معترف بها دوليًّا، لذلك أصبح لزامًا على نظامنا التعليمي العالي أن يتأقلم مع المعطيات الجديدة، وأن يواكب التّحوّلات العالميّة ليكون له دور على الصعيدين المحلي والدولي في بناء الكفاءات والطاقات العلمية الوطنية.

إن الجهد التطويري الذي يقوده مجلس التعليم العالي وأمانته العامة تنفيذا للسياسات الحكومية ولمبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب يهدف إلى تحقيق الجودة التي تتجسّد من خلال برامج تعليميّة تواكب العصر وتستجيب لحاجيات سوق العمل، ويؤمّنها أساتذة تتوافّر فيهم الكفاءة العالية، ويتولّى تنفيذها إطار إداريّ ناجح قادر على الاستغلال الأمثل للكفاءات والإمكانيّات في بيئة جامعية حقيقية تساعد على البحث العلمي في النهاية، بما ينعكس إيجابيا على التنمية الشاملة لوطننا العزيز في ظل قيادته الحكيمة..

الدكتور ماجد بن علي النعيمي

وزير التربية والتعليم

رئيس مجلس التعليم العالي

كلمة الأمين العام لمجلس التعليم العالي

واصل مجلس التعليم العالي وأمانته العامة خلال العام ٢٠١٥ م تنفيذه للمبادرات والمشاريع والاستراتيجية، للمضي قدماً بالارتقاء بقطاع التعليم العالي في المملكة، وضمن مساعيه لإنتاج اقتصاد المعرفة، والسعي نحو المنافسة والتميز.

فقد بدأت فرق الاعتماد الاكاديمي البدء بالتطبيق التجريبي على ثلاث مؤسسات تعليم عال في المملكة، تمهيداً للسير بتطبيقيه رسمياً هذا العام على جميع مؤسسات التعليم العالي في المملكة،

بالإضافة إلى ما تم إنجازه في مجال تمتين روابط الشراكة بين قطاع التعليم العالي وقطاع الصناعة والأعمال، والتي ترجمت لهذا العام بنجاح برنامج التدريب الوطني والبدء بتطوير المناهج والخطط الدراسية.

أما الخدمات التي تقدمها الأمانة العامة، فهذا العام يعدُ عام التسارع للارتقاء بها، فقد دشّن الموقع الالكتروني الجديد للأمانة العامة، وضم عدة أبواب لتقديم الخدمات الالكترونية للطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية ومؤسسات التعليم العالي والمستثمرين والباحثين والمهتمين بقطاع التعليم العالي في المملكة، بالإضافة إلى توفير قاعدة بيانات إحصائية عن القطاع ترسم مسار التعليم العالي في المملكة.

كما قامت الأمانة العامة بتوفير عدة إصدارات لتسهيل تقديم خدماتها ونشر الثقافة الاستراتيجية التي يسعى المجلس لتكريسها، فصدر دليل الطالب لمؤسسات التعليم العالي، وأدلة الاعتماد الاكاديمي، ودليل المهارات الوظيفية وعددين من مجلة الأعالي والتقرير السنوي للعام ٢٠١٤ (الواقع والطموح) وغيرها من الإصدارات.

إن الأمانة العامة وكافة منسوبيها يسخرون الطاقات والامكانات لتحقيق رؤى وتطلعات مجلس التعليم العالي الاستراتيجية للارتقاء بقطاع التعليم العالي في المملكة، مستمدين العزم والدعم من قيادتنا الحكيمة حفظها الله ورعاها.

والله ولي التوفيق

٣. مجلس التعليم العالي:

٣-١ رئيس وأعضاء مجلس التعليم العالي:

أصدر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة – ملك مملكة البحرين المفدى المرسوم الأول رقم ٦٥ بتعديل المادة الأولى من المرسوم رقم ٣٥ لسنة ٢٠١١م بإعادة تشكيل مجلس التعليم العالي وعلى النحو الآتي.

الدكتور ماجد بن علي النعيمي
وزير التربيه و التعليم
رئيس مجلس التعليم العالي

السيد كمال أحمد محمد
وزير المواصلات والاتصلات وممثل عن
مجلس التنمية الاقتصادية

الاستاذة فريدة عبدالرحيم خنجي
مدير إدارة التقييم والتحليل بديوان
صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء

السيد عصام عبدالله خلف
وزير الاشغال وشئون البلديات
والتخطيط العمراني

السيدأحمد بن زايد الزايد
رئيس ديوان الخدمة المدنية

السيد خالد عبدالدحمن المؤيد
رئيس مجلس غرفة تجارة وصناعة البحرين

معالي الشيخ محمد بن عيسى آل خليفه
رئيس مجلس إدارة صندوق العمل

الدكتور إبراهيم محمد أحمد جناحي
رئيس جامعة البحرين

الدكتور خالد بن عبدالرحمن العوهلي
رئيس جامعة الخليج العربي

السيد صباح بن سالم الدوسري
وكيل وزارة العمل

الدكتورة مريم الجلاهمة
الوكيل المساعد للرعاية الأولية والصحه العامة

السيدة صباح خليل المؤيد
عضو مجلس التعليم العالي

الاستاذ الدكتور رياض يوسف حمزة
الأمين العام لمجلس التعليم العالي

الدكتور مازن محمد جمعه
رئيس الجامعة الملكية للبنات

الدكتور إبراهيم السيد جمال الهاشمي
استشاري

٣-٢ مسيرة التعليم العالي في مملكة البحرين:

التعليم العالي الحكومي

- بدأ تاريخ التعليم العالي الحكومي في مملكة البحرين في العام ١٩٦٦م عند إنشاء معهد المعلمين ومن ثم معهد المعلمات في العام الذي يليه. وفي عام ١٩٦٨م تم إنشاء كلية الخليج الصناعية، وبحلول عام ١٩٧٦م أنشئت كلية العلوم الصحية. ومع تزايد الطلب على التعليم العالي تم تأسيس الكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية في عام ١٩٧٨م حيث تم دمج معهدي المعلمين والمعلمات معها.
- تقرر إنشاء جامعة الخليج العربي في عام ١٩٧٩م واختيرت البحرين لتكون مقراً لها. وفي العام الذي يليه تم تغيير اسم كلية الخليج الصناعية لتصبح كلية الخليج للتكنولوجيا، كما تم إنشاء معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- تم تنظيم جامعة البحرين في عام ١٩٨٦م بحيث تشتمل على كلية الخليج للتكنولوجيا والكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية. وسعياً لتطوير التعليم العالي فقد تمت إعادة هيكلة جامعة البحرين لتضم العديد من الكليات المتخصصة كالآداب والعلوم والهندسة وإدارة الأعمال والحقوق وتقنية المعلومات والعلوم التطبيقية. وقد انضمت لها مؤخراً كل من كلية البحرين للمعلمين وكلية العلوم الصحية.
- وفي عام ٢٠٠٨م تم إنشاء كلية البحرين للتقنية (بوليتكنك البحرين).
- تم إنشاء معهد تدريب الشرطة في عام ١٩٨٨م، وكلية الشيخ عيسى العسكرية الملكية في عام ١٩٩٨م. وفي عام ٢٠٠٣م تم تطوير معهد تدريب الشرطة ليصبح الكلية الملكية للشرطة، وفي العام التالي تمت إعادة تنظيم الكلية وتسميتها باسم الأكاديمية الملكية للشرطة، كما أنشئت في عام ٢٠٠٦م الكلية الملكية للقيادة والأركان.

التعليم العالي الخاص

- تم فتح المجال للأفراد والشركات للاستثمار في التعليم العالي بإنشاء مؤسسات تعليم عالٍ خاصة، حيث مُنح الترخيص لأول مؤسسة تعليم عالٍ خاصة في عام ٢٠٠١م، وتبعتها باقي مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الترخيص على النحو الآتي:

التصنيف	المؤسسة	سنة الترخيص
خاصة	الجامعة العربية المفتوحة	2001م
	الجامعة الأهلية	2001م
	جامعة المملكة	2001م
	كلية البحرين الجامعية	2001م
	الجامعة الخليجية	2001م
	الجامعة الملكية للبنات	2002م
	جامعة أما الدولية	2002م
	جامعة البحرين الطبية	2004م
	جامعة العلوم التطبيقية	2004م
	كلية طلال أبو غزالة الجامعية لإدارة الأعمال	2012م
	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	2014م

- توقف بعض مؤسسات التعليم العالي عن ممارسة النشاط الأكاديمي.

توقفت بعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة عن ممارسة نشاطها الأكاديمي بناء على رغبتها أو بناء على قرار من المجلس بسحب ترخيصها نتيجة مخالفاتها، حيث قرر فرع معهد بيرلا غلق المعهد في عام٢٠١٢م، وكذلك قرر فرع جامعة نيويورك غلق الفرع في يناير من العام ٢٠١٤م؛ وذلك لعدم قدرتها على مواكبة متطلبات ولوائح التعليم العالي. كما قام مجلس التعليم العالي بسحب ترخيص جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا في ٢٠١٣م إثر نتائج لجان الفحص والتدقيق.

٣- ٣ التكامل بين استراتيجيات ومبادرات مجلس التعليم العالي، وسياسات ومبادرات برنامج عمل الحكومة فيما يتعلق بالارتقاء بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي للسنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٨)

- تضمن برنامج عمل الحكومة للسنوات ٢٠١٥-٢٠١٨، عدة محاور وخطة تنفيذية لكل منها، وقد كان من بينها محور التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية، ضمن سياسات ومبادرات وإجراءات خاصة بتحسين جودة وكفاءة الخدمات التعليمية والتي يعد قطاع التعليم العالي أحد أهم مكوناتها، وقد أفردت الحكومة لتنفيذه تسعة عناصر، وتم وضع لكل عنصر منها مبادرات تنفيذية ومؤشرات للأداء وبياناً للمدة الزمنية اللازمة للتنفيذ.

- ويسعى مجلس التعليم العالي الى المواءمة، ضمن مبادراته في مجال الارتقاء بقطاع التعليم العالي والخطط التنفيذية للإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي مع عناصر ومبادرات برنامج عمل الحكومة فيما يخص التعليم العالي، إذ إن تلك العناصر والمبادرات ليست سوى جزء من الأهداف الرئيسية والفرعية للإستراتيجيتين، وبالتالي فإن هذا التكامل فيما بينهما سيعزز نجاح التنفيذ، في ظل وجود متابعة من الحكومة الموقرة بتنفيذ برنامج عملها وتقديم الدعم اللازم لذلك.

٣-٤ إنجازات مجلس التعليم العالي:

عقد مجلس التعليم العالي الجلسة رقم (٣٧) بتاريخ ٩ أبريل ٢٠١٥م، حيث استعرض خلالها العديد من المواضيع المتنوعة، واتخذ قراراته بشأنها بما يكفل الارتقاء بأداء ومخرجات مؤسسات التعليم العالي ويحقق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي، واللتين تتكاملان في برامجهما التنفيذية مع مبادرات برنامج عمل الحكومة.

أولاً: البتّ في الطلبات المقدمة من مؤسسات التعليم العالي:

عرض خلال الجلسة (٣٧ / ٢٠١٥) لمجلس التعليم العالي العديد من طلبات استحداث وترخيص لبرامج جديدة، حيث بلغ عدد الطلبات (١٨) طلباً ما بين الدبلوم والبكالوريوس والماجستير، وقد راعى المجلس في قراراته بشأن هذه الطلبات حاجة السوق المحلي، وتحقيق التوازن بين التخصصات العلمية والإنسانية. فلقد ورد في القرار أن تتولى الأمانة العامة واللجنة الأكاديمية دراسة إمكانية فتح ما لا يزيد عن ثلاثة برامج للدبلوم في الجامعة الخليجية وتقديم مقترحها بهذا الشأن للمجلس. حيث قامت الأمانة العامة بتسمية برامج الدبلوم الثلاثة التي أوصت اللجنة الأكاديمية بالموافقة على استحداثها في الجامعة الخليجية.

ثانياً: الرقابة على أداء مؤسسات التعليم العالي في المملكة:

- إجراء التطبيق التجريبي لنظام الاعتماد المؤسسي خلال العام ٢٠١٥ م على مؤسسة تعليمية حكومية (بوليتكنك البحرين) وعلى مؤسسة حكومية خاصة (الجامعة الملكية للبنات) كخطوة أولى لتطبيق الاعتماد الأكاديمي المؤسسي على جميع المؤسسات التعليمية في المملكة، لتمكين تلك المؤسسات من تحقيق دورها المأمول في تنفيذ الأهداف الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، ولإيجاد بيئة تعليمية ملائمة في المملكة تعمل على تشجيع الجهات الدولية للاعتراف بمؤسسات التعليم العالي البحرينية واعتمادها، وكذلك تشجيع المؤسسات التعليمية والبحثية العالمية العريقة في مجال التعليم العالي على إقامة شراكة معها، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جعلها الوجهة الأولى للطلبة من بين الدول المجاورة ودول الإقليم، ويرتقي بأدائها ومخرجاتها؛ كان لا بد من وضع نظام الاعتماد الأكاديمي والبدء بتطبيقه على مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين.
- متابعة إجراءات مؤسسات التعليم العالي الخاصة بشأن ما تم إنجازه إزاء التقارير التي أعدت لتقييمها من النواحي (الأكاديمية، الإدارية، المالية، الحوكمة)، حيث عرضت الأمانة العامة نتائج متابعتها لكافة مؤسسات التعليم العالي الخاصة، وقد أعدت للمجلس تقريراً تفصيلياً جاء نتيجةً للزيارات الميدانية المتكررة التي تقوم بها لجان الأمانة العامة المختصة لتقييم الوضع القائم في مؤسسات التعليم العالي في المملكة، من أجل الحصول على بيانات موضوعية واضحة، وقابلة للقياس والتقويم.
- تقييم واقع برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في ضوء التقارير الصادرة عن فريق الفحص والتدقيق بالأمانة العامة حول تقييم واقع برامج الدراسات العليا بمؤسسات التعليم العالي الخاصة.

ثالثاً: البرنامج الوطني التجريبي للتدريب الميداني

تم تنفيذ البرنامج الوطني التجريبي للتدريب الميداني بالتعاون مع (١٤) أربع عشرة مؤسسة حكومية وخاصة مثلت بمجملها مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وكانت نتائج البرنامج إيجابية، حيث وفرت تلك القطاعات بما فيها الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي فرصاً تدريبية للطلبة بمستوى السنة الثالثة أو الرابعة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في المملكة، شملت الدارسين لغاية الآن ب ١٦ تخصصاً وظيفياً، هي: التصميم الجرافيكي، الإعلام، الإحصاء، الهندسة الكيميائية، الهندسة الميكانيكية، الهندسة الكهربائية، الإدارة، الموارد البشرية، الإدارة المالية، المحاسبة، البنوك، تكنولوجيا المعلومات، إدارة التسويق، المبيعات، مصادر التعلم، والتأمين.

ويهدف تطبيق هذا البرنامج الى توفير الفرصة للطالب لاكتساب المهارات الوظيفية أثناء دراسته الجامعية، كون أصحاب الأعمال يفضلون استقطاب الخريج المزوّد بالمهارات الوظيفية الذي كان قد خاض تجربة التدريب الوظيفي، وبالتالي فإن الخريجين الذين حازوا على فرصة التدريب أثناء دراستهم الجامعية، هم أوفر حظاً بالحصول على الوظيفة ما بعد التخرج، وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج ركز على تدريب الطلبة بالمهارات التي حددها الدليل المعد لهذه الغاية وبحسب تخصص كل طالب ومجال العمل المستقبلي له، حيث كان من أبرز تلك المهارات التعامل مع طبيعة الوظائف والمسؤوليات بشكل عام، والتنظيم الوظيفي، وطرق التواصل الفعّال، والعمل ضمن مصفوفة وظيفية متكاملة بروح الفريق الواحد والقدرة أكثر على استغلال وإدارة الوقت والكيف، مع فتح آفاق التفكير الفعال ضمن بيئة تختلف عن بيئة الحياة الجامعية.

رابعاً: عقد الشراكات وتوقيع مذكرات التفاهم مع الجهات الدولية المرموقة والمؤسسات المحلية ذات علاقة بتطوير مخرجات التعليم العالي:

- تم توقيع اتفاقيتين مع مجلس الاعتماد البريطاني، حيث تتعلق الاتفاقية الأولى بإقامة دورات وورش لمنتسبي الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي ومؤسسات التعليم العالي المختلفة حول برنامج الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي، من خلال المعايير الدولية التي تم إعدادها بالتعاون مع مجلس الاعتماد البريطاني وعدد من الخبراء، بهدف تهيئة مؤسسات التعليم العالي للتقدم للاعتماد الأكاديمي من جهة ولتفعيل إجراءات الاعتماد معها من جهة أخرى. أما الاتفاقية الثانية فتهدف إلى وضع الإجراءات والآليات اللازمة للحصول على الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين، بما في ذلك زيارة الخبراء الدوليين لهذه المؤسسات وإصدار قرارات الاعتماد.
- تم توقيع مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي وهيئة سوق العمل للتبادل المعلوماتي والتعاون البحثي، تضمنت التعاون ضمن عدة محاور، حيث جاءت هذه المذكرة كنواة للتنسيق والعمل المشترك بين الجانبين، وإيماناً منهما بتكامل الأدوار والواجبات فيما بينهما.

خامساً: سقف القبول للعام ٢٠١٥-٢٠١٦ م

حدد مجلس التعليم العالي الحد الاقصى لسقف القبول في مؤسسات التعليم العالي الخاصة للعام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ م حسب المعايير التي أقرها المجلس مسبقاً، مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس وتوفير البنى التحتية والمختبرات وبالتالي تحقيق البيئة التعليمية المناسبة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس على حد سواء.

المؤسسة	الحد الأقصى لسقف القبول
جامعة المملكة	350
جامعة العلوم التطبيقية	550
الجامعة الأهلية	240
جامعة البحرين الطبية-الكلية الملكية للجراحين	450
الجامعة الخليجية	250
الجامعة العربية المفتوحة-فرع مملكة البحرين	550
الجامعة الملكية للبنات	450
كلية البحرين الجامعية	300
جامعة أما الدولية	300
كلية طلال أبو غزالة الجامعية للأعمال	250
معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	200

٤. خطوات إجرائية نحو تطوير قطاع التعليم العالي:

قام مجلس التعليم العالي خلال عام ٢٠١٥ م باتخاذ خطوات وإجراءات لإحداث التغيير والتطور النوعي على قطاع التعليم العالي للارتقاء به على النحو الآتي:

- تنفيذ مشروع الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي ، لتحقيق الأهداف والأولويات الوطنية في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.
- بدء العمل على استقامة الهرم التعليمي والتوسع بطرح البرامج التطبيقية المحركة للاقتصاد المعرفي مثل العلوم والرياضيات والهندسة وتكنولوجيا المعلومات.
- التطبيق التجريبي لنظام للاعتماد الأكاديمي على مؤسسات التعليم العالي.
- رقابة مسؤولة ومتابعة حثيثة عنوانها الشراكة الحقيقية من قبل المجلس على مؤسسات التعليم العالي الخاصة لتطبيق القانون واللوائح وتقييم أدائها ومخرجاتها.
- النهوض بمخرجات التعليم العالي من خلال تحديد نسب وأوجه الإنفاق على البحث العلمي، وبرامج التدريب لصقل الطلبة بالمهارات المطلوبة لدى سوق العمل.
- متابعة إجراءات الاستقدام والتوظيف للإداريين وأعضاء هيئة التدريس والحرص على استقطاب ذوي الكفاءات الأكاديمية وخريجي المؤسسات العلمية المرموقة.
- انطلاق مشروع تطوير المناهج والخطط الدراسية، لتضمينها المهارات الإبداعية والبرامج التدريبية المطلوبة للتوظيف.
- سعي جامعات عالمية عريقة علمياً لعقد شراكات مع مؤسسات التعليم العالي في المملكة، وتفضيل الشراكة معها على مثيلاتها في الدول المجاورة.

٥. المؤشرات الإحصائية لعام ٢٠١٥م:

٥-١ عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي حسب نوع مؤسسة التعليم العالي للعام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥

بلغ عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي للعام ٢٠١٤-٢٠١٥ بلغ ٣٨،٢٦٠ طالباً وطالبة ، حيث بلغ عدد الإناث منهم ٢٢،٩٩٦ وكما هو مبين في الجدول (١) أدناه.

الجدول(١) : إجمالي عدد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي لعام ٢٠١٤-٢٠١٥ م

نوع المؤسسة التعليمية	إجمالي عدد الطلبة	
	المجموع	إناث
إقليمية	1,393	886
حكومية	23,505	15,077
خاصة	13,362	7,033
المجموع	38,260	22,996

الجدول (٢): تفاصيل أعداد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي حسب مستوى التعليم لعام ٢٠١٤-٢٠١٥

مستوى الدراسة	مؤسسات تعليمية حكومية		مؤسسات تعليمية إقليمية		مؤسسات تعليمية خاصة	
	المجموع	إناث	المجموع	إناث	المجموع	إناث
التعليم العالي قصير الأمد	6,282	3,766	0	0	162	83
مستوى البكالوريوس أو ما يعادلها	16,808	11,070	932	577	12,089	6,396
مستوى الماجستير أو ما يعادلها	377	218	279	176	1,073	534
مستوى الدكتوراه أو ما يعادلها	38	23	182	133	38	20
المجموع	23,505	15,077	1,393	886	13,362	7,033

كما ويلاحظ أيضاً من الجدول (١) وتفاصيله المبينة في الجدول (٢) ،ارتفاع نسبة الاناث ، حيث بلغت النسبة ٦٠٪ من إجمالي عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي ، ويُعد ذلك مؤشراً إيجابياً على حساب المؤشرات الدولية لمملكة البحرين والمتعلقة بتعليم وتمكين المرأة وتكافؤ الفرص بين الجنسين. ومن الملاحظ أيضاً أن ما نسبته ٦٥٪ من إجمالي الطلبة كان من نصيب المؤسسات الحكومية والإقليمية ، مقابل ٣٥٪ للمؤسسات التعليمية الخاصة . وإن نسبة الإناث مرتفعة ، حيث بلغت النسبة ٧٠٪ من إجمالي الطلبة مقابل ٣٠٪ من الإناث في المؤسسات التعليمية الخاصة.

٢-٥ عدد الطلبة حسب نوع مؤسسة التعليم العالي وجنسياتهم للعام الدراسي ٢٠١٤ / ٢٠١٥

الجدول (٣): عدد الطلبة حسب نوع مؤسسة التعليم العالي وجنسياتهم للعام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥م

نوع مؤسسات التعليم	الطلبة		
	بحريني	غير بحريني	المجموع
مؤسسات إقليمية	402	991	1393
مؤسسات حكومية	21388	2117	23505
مؤسسات خاصة	11608	1754	13362
المجموع	33398	4862	38260

الشكل (١) : نسبة الطلبة غير البحرينيين في مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥ م

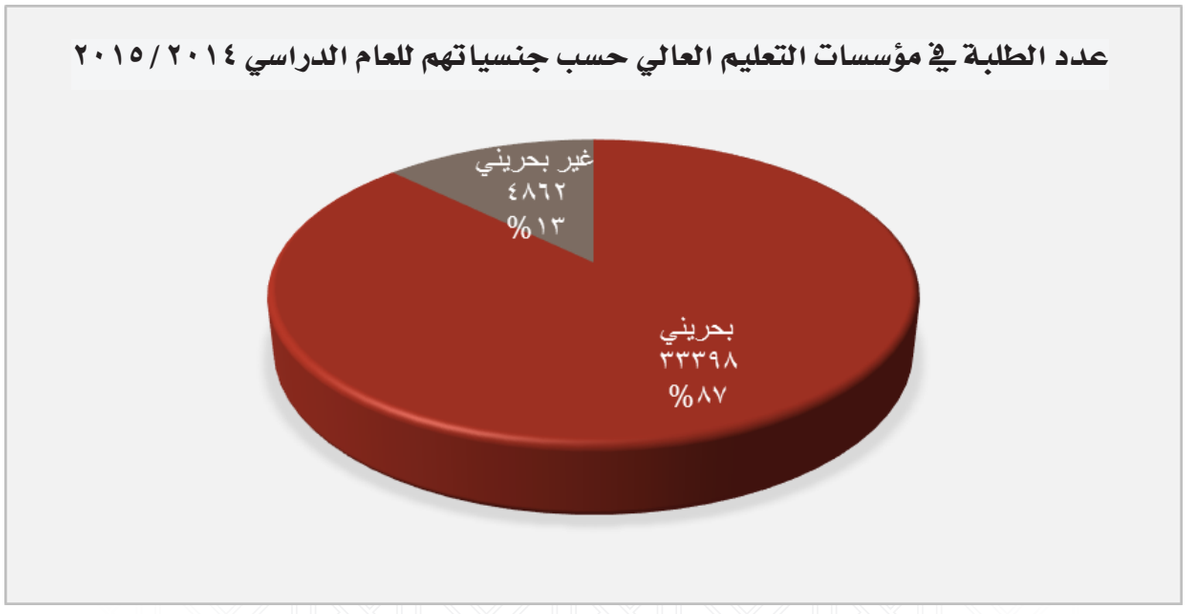

ويظهر من الجدول (٣) والشكل (١) أن عدد الطلبة غير البحرينيين المسجلين في مؤسسات التعليم العالي قد بلغ ٤،٨٦٢ والذي يشكّل ما نسبته ١٣٪ من إجمالي الطلبة المسجلين. حيث إن مجلس التعليم العالي يطمح لزيادة هذه النسبة تدريجياً للأعوام القادمة لتبلغ ٣٥٪ في عام ٢٠٢٥م.

٣-٥ نسبة الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي حسب نوع التخصص للعام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥

الجدول (٤): أعداد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي حسب نوع التخصص للعام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥

نوع التخصص	إجمالي الطلبة
التخصصات العلمية	13,025
التخصصات الإنسانية	25,235
المجموع	38,260

الشكل(٢): نسبة الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي حسب التخصص

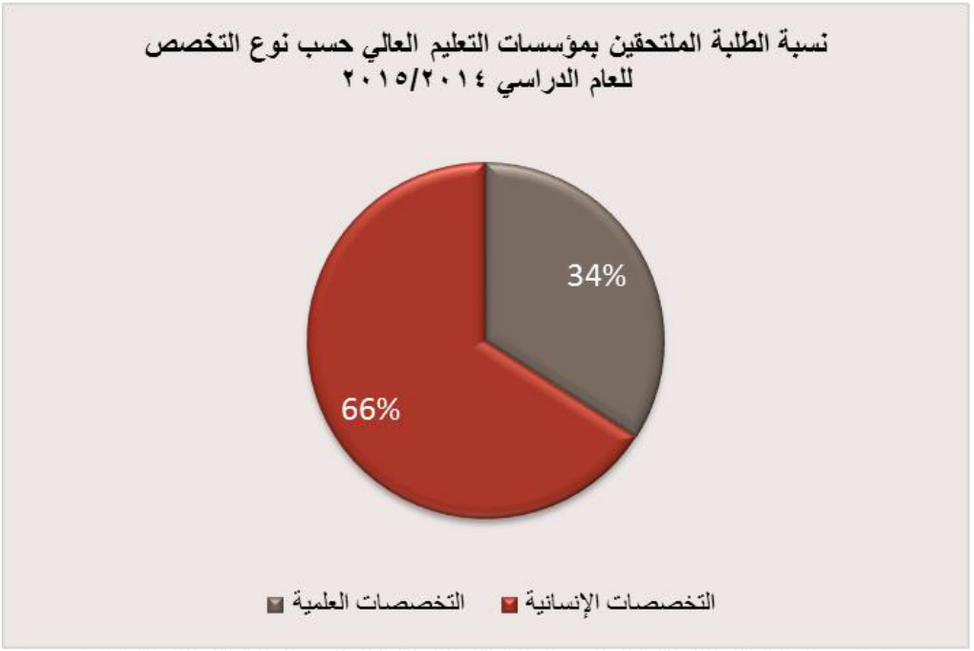

يتبين من الجدول (٤) والشكل (٢) أن عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في التخصصات العلمية ١٣،٢٠٥ طالب وطالبة، أي ما نسبته ٣٤٪ من إجمالي الطلبة المسجلين، أي بزيادة ٧٪ عن العام الماضي ٢٠١٣-٢٠١٤ التي بلغت فيها نسبة المسجلين في التخصصات العلمية ٢٧٪. ويُعد ذلك مؤشراً إيجابياً، حيث إن مجلس التعليم العالي يسعى بقوة لتحقيق الموازنة في أعداد الطلبة لجميع التخصصات العلمية والأدبية وبما يتناسب مع حاجة سوق العمل.

٥-٤ أعداد الخريجين حسب مجال الدراسة للعام الدراسي ٢٠١٣ / ٢٠١٤

الشكل(٣): عدد خريجي مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤ م

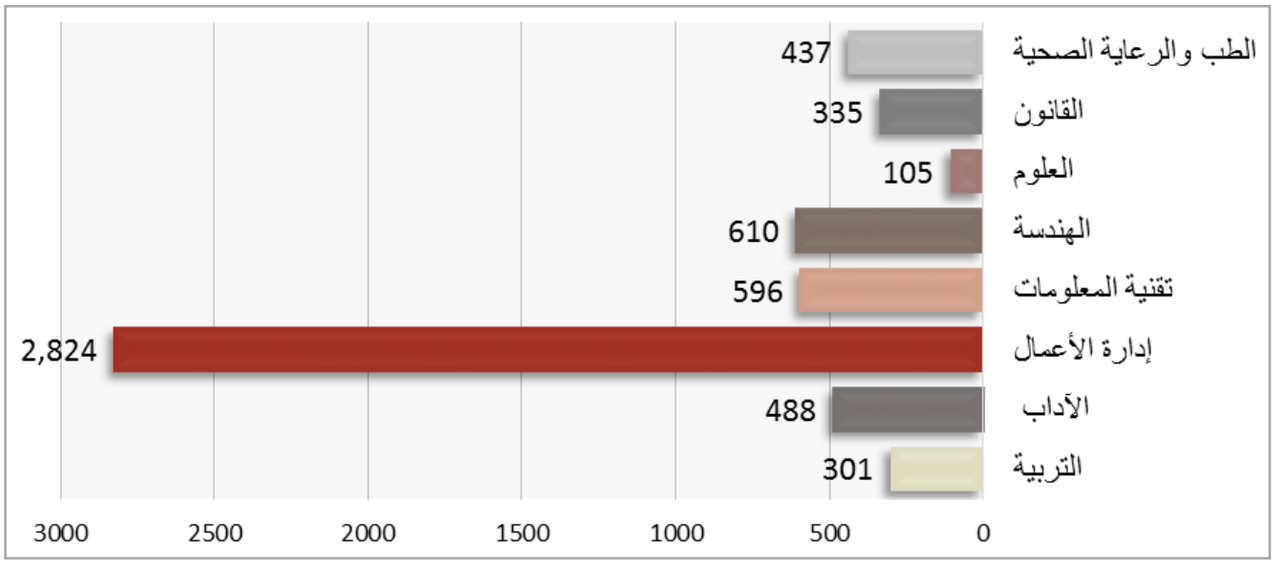

يوضح الشكل (٣) التحسن الواضح على مؤسسات التعليم العالي وذلك نتيجة تطبيق سياسات مجلس التعليم العالي والمتابعة المستمرة والرقابة الدائمة للأمانة العامة للمجلس، فلقد بلغت نسبة الطلبة الخريجين في تخصصات إدارة الأعمال للعام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣ بلغت ٥٧٪ من إجمالي الطلبة، بينما تناقصت نسبة الخريجين في هذا التخصص للعام ٢٠١٣-٢٠١٤ لتبلغ ٥٠٪ من إجمالي الطلبة.

٥-٥ أعداد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة حسب المؤهل العلمي (ماجستير ودكتوراه) للأعوام (٢٠١٣-٢٠١٤)، (٢٠١٤ - ٢٠١٥)، (٢٠١٥-٢٠١٦)

الجدول(٥): عدد طلبة الدراسات العليا المسجلين في مؤسسات التعليم العالي للأعوام الدراسية ٢٠١٣-٢٠١٤ ، ٢٠١٤-٢٠١٥ ، ٢٠١٥-٢٠١٦ م

الرقم	مؤسسة التعليم العالي	2014-2013		2015-2014		2016-2015	
		ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه
1	الجامعة العربية المفتوحة	531	0	170	0	64	0
2	الجامعة الأهلية	657	0	565	38	463	24
3	جامعة البحرين الطبية	29	0	12	0	150	0
4	الجامعة الملكية للبنات	11	0	16	0	25	0
5	جامعة العلوم التطبيقية	179	0	163	0	117	0
6	جامعة المملكة	20	0	19	0	12	0
7	كلية البحرين الجامعية	45	0	27	0	29	0
8	الجامعة الخليجية	11	0	0	0	1	0
9	جامعة أما الدولية	31	0	11	0	7	0
10	كلية طلال أبو غزالة الجامعية للأعمال*	0	0	0	0	0	0
11	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	52	0	101	0	85	0
	المجموع حسب المؤهل العلمي	1567	0	1084	38	953	24
	إجمالي طلبة الدراسات العليا	1,567		1,122		977	

يلاحظ من الجدول أعلاه تناقص عدد الطلبة في برامج الدراسات العليا بنسبة ٣٨٪ عن العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤ م ، وذلك نتيجة للمتابعة المستمرة والرقابة من قبل الأمانة العامة على مؤسسات التعليم العالي الخاصة، والتي أدت إلى إيقاف برامج الدراسات العليا في بعض من هذه المؤسسات، وذلك لحين تصويب أوضاعها حفاظاً على جودة ونوعية التعليم فيها.

٥-٦معدل إنفاق مؤسسات التعليم العالي الخاصة على البحث العلمي للعامين ٢٠١٤ ، ٢٠١٥م

الجدول(٦): معدلات إنفاق مؤسسات التعليم العالي الخاصة على البحث العلمي (بالدينار البحريني)

الرقم	مؤسسة التعليم العالي	2014	2015
1	الجامعة العربية المفتوحة	0	4,618
2	الجامعة الأهلية	175,411	94,241
3	جامعة البحرين الطبية	205,000	184,000
4	الجامعة الملكية للبنات	74,386	77,316
5	جامعة العلوم التطبيقية	89,403	174,703
6	جامعة المملكة	61,070	53,967
7	كلية البحرين الجامعية	93,628	74,516
8	الجامعة الخليجية	1,512	203,271
9	جامعة أما الدولية	141,164	153,967
10	كلية طلال أبو غزالة الجامعية للأعمال	300	300
	المجموع	841,874	817,628

الجدول(٧): عدد البحوث المنشورة في مجلات علمية محكمة لمؤسسات التعليم العالي الخاصة

الرقم	مؤسسة التعليم العالي	2014	2015
1	الجامعة العربية المفتوحة	0	8
2	الجامعة الأهلية	63	41
3	جامعة البحرين الطبية	36	26
4	الجامعة الملكية للبنات	8	6
5	جامعة العلوم التطبيقية	37	42
6	جامعة المملكة	39	22
7	كلية البحرين الجامعية	11	14
8	الجامعة الخليجية	12	8
9	جامعة أما الدولية	49	28
10	كلية طلال أبو غزالة الجامعية للأعمال	2	1
	المجموع	257	196

يلاحظ من الجداول (٦)،(٧) أن حوالي ٥٠٪ من مؤسسات التعليم العالي الخاصة زادت من إنفاقها على البحث العلمي للعام ٢٠١٥م ، في الوقت الذي تراجع فية عدد نشر البحوث المحكّمة في ٧٠٪ من هذه المؤسسات .لذا فان مجلس التعليم العالي ومن خلال أمانته العامة مستمر في حث المؤسسات التعليمية على تطوير جانب البحث العلمي وزيادة نسب الإنفاق عليه ونشر البحوث .

٥-٧ تقييم الوضع العام لمؤسسات التعليم العالي الخاصة خلال عام ٢٠١٥ م

قامت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بالتدقيق والفحص على مؤسسات التعليم العالي الخاصة وفق المنهجية المتبعة لإدارة قطاع التعليم العالي في المملكة وتطويره، وتم تحديد أبرز نقاط القوة ومجالات التحسين لكل من هذه المؤسسات، وعملت الأمانة العامة بالتعاون معها على معالجة مجالات التحسين للارتقاء بمستوى التعليم العالي في المملكة ، وبنت الأمانة العامة قراراتها في تقييم وضع المؤسسات التعليمية للعام ٢٠١٥ على المؤشرات الآتية :

- الحوكمة
- جودة أعضاء هيئة التدريس
- برامج الدراسات العليا المطروحة
- الشراكات الدولية في البرامج التي تطرحها المؤسسة
- الاستقرار الوظيفي في المؤسسة
- الحصول على الاعتماد الأكاديمي من جهات عالمية
- الوضع المالي للمؤسسة
- نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة
- جودة المباني والمرافق والمنشآت الرياضية
- الإنفاق على البحث العلمي
- الإنفاق على التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس والإداريين
- ريادة الأعمال

وبينت خلاصة الفحص والتدقيق التي توصلت إليه الأمانة العامة بشأن مؤسسات التعليم العالي الخاصة ، أن (٤) أربع مؤسسات تعليمية خاصة تم تقييمها بتقدير (جيد) ، و(٤) أربع مؤسسات تعليمية تم تقيمها (متوسط) ، بينما حصلت (٣) مؤسسات تعليمية على التقييم (ضعيف) وكما مبين في الجدول (٨) الآتي:

الجدول (٨): تقييم الوضع العام لمؤسسات التعليم العالي الخاصة خلال العام ٢٠١٥م

اسم المؤسسة التعليمية	تقييم الوضع العام للمؤسسة
جامعة البحرين الطبية	جيد
الجامعة الملكية للبنات	جيد
جامعة العلوم التطبيقية	جيد
معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	جيد
جامعة أما الدولية – البحرين	متوسط
الجامعة العربية المفتوحة	متوسط
جامعة المملكة	متوسط
الجامعة الاهلية	متوسط
كلية البحرين الجامعية	ضعيف
الجامعة الخليجية	ضعيف
كلية طلال أبو غزالة	ضعيف

٦ . الاستراتيجيات والمشاريع :

٦-١ تنفيذ مشاريع الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي

في عام ٢٠١٤م دشنت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي الإستراتيجية الوطنية العشرية الخاصة بها، بعد أن كان في السنوات السابقة مجلس التنمية الاقتصادية هو المعني بوضع إستراتيجيات للتعليم العالي. هذه الإستراتيجية ذات صلة بالقضايا المعاصرة التي تواجه البحرين والمنطقة وتواجه أيضاً التحديات المستقبلية، والأهم من ذلك حظيت هذه الإستراتيجية باهتمام جميع أصحاب المصلحة في الحكومة وأصحاب العمل في القطاع الخاص، مؤسسات التعليم العالي والجهات غير الحكومية. فلأول مرة يتم وضع استراتيجية ذات ملكية جماعية.

ويمكن قياس مدى التقدم في الإنجاز من خلال الخطة التشغيلية للأمانة العامة لمجلس التعليم العالي ٢٠١٥-٢٠١٧. ويوضح الجدول (٩) أدناه ما تم تنفيذه منذ تدشين الإستراتيجية.

الموضوع	الأولوية	ما تم إنجازه
جودة التأثير	التعليم والتعلم	- تدشين أول إطار للمعايير المهنية للتعليم والتعلم لأعضاء هيئات التدريس بمؤسسات التعليم العالي في البحرين. -جاءت التغييرات بالعبء التدريسي من خلال التغييرات في لوائح مجلس التعليم العالي. * أقصى عبء تدريسي للأستاذ 9 ساعات والإشراف على 5 طلاب كحد أقصى. * أقصى عبء تدريسي للأستاذ المشارك 12 ساعة والإشراف على 4 طلاب كحد أقصى. * أقصى عبء تدريسي للأستاذ المساعد 15 ساعة والإشراف على 3 طلاب كحد أقصى.
	التحسين المستمر	-تطوير مجموعة من أدوات التقييم الذاتي المقدمة لمؤسسات التعليم العالي من أجل تحسين التخطيط الإستراتيجي. -تم تهيئة فرص الاعتماد الدولي لمؤسسات التعليم العالي باعتبارها جزءاً من عملية التطوير منذ عام 2014م. وقد حصلت العديد من مؤسسات التعليم العالي على الاعتماد الدولي خلال الأشهر الإثني عشرة الماضية.
المهارات المستقبلية	مشاركة أصحاب العمل	-تشكيل اللجنة التنسيقية المشتركة بين قطاع التعليم العالي وقطاع العمل والصناعة وفرق عمل القطاع الثلاث بقيادة أصحاب العمل والممارسين في مجالات (تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الخدمات المالية، الصحة) لتوفير التوجيه في المناهج الدراسية. -التغييرات التي طرأت على لوائح مجلس التعليم العالي عام 2014م، تقتضي بأن يكون ما لا يقل عن 50٪ من إجمالي عدد أعضاء مجلس أمناء مؤسسات التعليم العالي من القطاع الخاص.

الموضوع	الأولوية	ما تم إنجازه
	الإرشاد الوظيفي	-تم تحديد المهارات الوظيفية المطلوبة لـ (15) قطاع من قطاعات العمل والصناعة في البحرين وإصدارها ضمن الدليل الأول لمهارات الخريجين والتوظيف.
	جاهزية القوى العاملة	-عقدت ورش تدريب لبناء القدرات الخاصة بالتوظيف لجميع مؤسسات التعليم العالي بقيادة أكاديمية التعليم العالي. -قدمت جميع مؤسسات التعليم العالي استراتيجيات التوظيف الخاصة بها للأمانة العامة لمجلس التعليم العالي. -تم تضمين التوظيف في معايير الاعتماد.
المدخل الاستراتيجي	التخطيط والتنسيق	-توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة تنظيم سوق العمل لربط قطاع التعليم العالي بسوق العمل من أجل مخرجات تلبي متطلبات واحتياجات سوق العمل. على أن تقوم هيئة تنظيم سوق العمل بتزويد الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي ببيانات سوق العمل فيما يتعلق بالوظائف والتوجهات والتوقعات المستقبلية. -التنسيق بين الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي وإدارة البعثات والملحقيات في وزارة التربية لتقديم المزيد من البعثات الدراسية للطلبة في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.
الخيار الأول للوجهة	تعزيز وجذب مؤسسات التعليم العالي	-تدشين نظام الاعتماد المؤسسي. -تم توجيه مؤسسات التعليم العالي الخاصة لتركيز اهتمامها على طرح البرامج المشتركة مع مؤسسات التعليم العالي في الخارج.
التعليم التكنولوجي في البحرين	تحليلات التعلم ومؤشرات التعليم العالي	-إلزام مؤسسات التعليم العالي بتقديم مؤشرات الأداء الرئيسية.
	بناء القدرات	-تنمية المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي جزء من متطلبات المهارات الأساسية لإطار المعايير المهنية.
ريادة الأعمال	تطوير المهارات	-تم تزويد جميع مؤسسات التعليم العالي بمجموعة أدوات للتقييم الذاتي لقياس القدرات والإمكانات داخل المؤسسة.
	المبادرة الوطنية	-تم الانتهاء من وضع المسودة الأولى لمقرر ريادة الأعمال والتي ستتوفر لكل طالب وطالبة.

٦-٢ تنفيذ مشاريع الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي

في عام ٢٠١٤م دشنت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي في مملكة البحرين ٢٠١٤-٢٠٢٤.

ويوضح الجدول (١٠) أدناه ما تم تنفيذه منذ تدشين إستراتيجية البحث العلمي من خلال الخطة التنفيذية للبحث العلمي ٢٠١٥-٢٠١٧.

الأولوية	المهام	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الشركاء
تمويل البحوث العلمية	الدليل الإرشادي لمؤسسات التعليم العالي بشأن أوجه الصرف المسموح بها لـ 3% من صافي الإيرادات السنوية للمؤسسة على البحث العلمي.		تم تنفيذه	
	وضع نظام للمنح والكراسي البحثية	يوليو 2015	أكتوبر 2015	مركز الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للاستثمار
	وضع نظام وإجراءات لعملية منح جائزة البحث العلمي وإدارتها	مارس 2015	ديسمبر 2015	مركز الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للاستثمار
	وضع مواد وأدوات لقطاع الصناعة تحدد الفوائد والآثار المتوقعة للبحث العلمي	مارس 2015	ديسمبر 2015	
	حث قطاع الصناعة للمساهمة في تمويل البحوث العلمية		جاري التنفيذ	
	على جميع مؤسسات التعليم العالي ترشيح موظف له مبادرات ودور بارز في مجال البحث العلمي للتقدم بطلب للحصول على المنح التمويلية		ديسمبر 2015	
أبحاث لإحداث تأثير	تشكيل فريق عمل البحوث المحلية		تم تنفيذه	
	وضع إطار ومعايير لتقييم أبحاث المنح الممولة	أكتوبر 2015	نوفمبر 2015	فرق عمل مهارات القطاع
	وضع أدوات لتحديد الأثر الاقتصادي والاجتماعي للبحوث العلمية لمؤسسات التعليم العالي	نوفمبر 2015	يونيو 2016م	
	العمل مع مؤسسات التعليم العالي لتطوير إستراتيجيات البحث الخاصة بهم وكيفية قياس الأثر	أكتوبر 2015	يونيو 2016م	
	وضع إستراتيجية اتصال لإيصال تأثير الأبحاث على الصعيد المحلي والدولي	يناير 2016م	فبراير 2016م	
بناء القدرات البحثية	وضع وتزويد مؤسسات التعليم العالي بأدوات التقييم الذاتي في مجال البحث العلمي		تم تنفيذه	
	العمل مع نخبة من مؤسسات التعليم العالي لتطوير		جاري	

الأولوية	المهام	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الشركاء
	مسارات الدراسات العليا		التنفيذ	
	التنسيق مع إدارة البعثات والملحقيات لوضع خطة استراتيجية للبعثات الدراسية تتناسب مع المجالات ذات الأولوية البحثية		تم تنفيذه	
	وضع أدلة الإرشادات والمبادئ التوجيهية لبرنامج منح قادة البحوث المستقبلية	يناير 2016م	أبريل 2016م	
	تطوير شبكة تدريب الدكتوراه الوطنية (تنمية المهارات التي يتطلبها قطاع الصناعة)	مايو 2016م	يناير 2017م	
	البرنامج التدريبي في الدكتوراه	يوليو 2016م	سبتمبر 2016م	
	ورش عمل لبناء القدرات على الأساليب والمهارات البحثية الرائدة والحديثة	ديسمبر 2015م	يونيو 2016م	
	تطوير مركز وطني لطرق البحث مع التركيز على تقنيات التحليل الإحصائي الجديدة والباحثين المدربين من الناحية الكمية	فبراير 2016م	سبتمبر 2017م	
مشاركة الجمهور والمجتمع	مشاركة قطاع الأعمال والصناعة		جاري التنفيذ	
	الندوات البحثية الوطنية مع التركيزعلى العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات		يناير 2016م	
	زيادة التواصل العام للبحوث ذات الأثر وإنشاء مكتبة للدراسات		جاري التنفيذ	
الشراكات والتعاون الدولي	تطوير شراكات وفرص بحثية مشتركة في منطقة الخليج العربي وخارجها		جاري التنفيذ	
	تعزيز العلاقات الإستراتيجية مع مؤسسات التعليم العالي في مجال البحوث		جاري التنفيذ	
	تشجيع الباحثين المحليين للاستفادة من التمويل الدولي من خلال نشرة فصلية		كل ثلاثة أشهر	مركز الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للاستثمار
	تدريب الباحثين المحليين لتزويدهم بالمهارات والأساليب والثقة التي تمكنهم من المشاركة دولياً	ديسمبر 2015م	يونيو 2016م	

٦-٣ نظام الاعتماد الأكاديمي والتطبيق التجريبي على مؤسسات التعليم العالي

بعد صدور قرار مجلس التعليم العالي رقم (٤١٢) بجلسته (٣٦) المنعقدة بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤ م ، المتضمن الموافقة على اعتماد معايير ومؤشرات الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين، وتكليف الأمانة العامة بتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي على مؤسسات التعليم العالي اعتباراً من بداية العام الاكاديمي ٢٠١٥/٢٠١٦ م، وفقاً للوائح وآليات التنفيذ، قامت الأمانة العامة للمجلس بالإجراءات التالية:

- عقد لقاءات تعريفية لمؤسسات التعليم العالي بنظام الاعتماد الأكاديمي.
- عقد ورش تدريبية لمنسوبي الأمانة العامة للمجلس على إجراءات تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي من قبل خبراء الاعتماد فيها.
- عقد ورش تدريبية للمعنيين في الجامعات التي سيتم تطبيق الاعتماد التجريبي عليها من قبل خبراء الاعتماد في الأمانة العامة.
- إصدار أدلة معايير وإجراءات الاعتماد الأكاديمي باللغتين العربية والإنجليزية.
- عقد ورش تدريبية بالتعاون مع مجلس الاعتماد البريطاني للقائمين على الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي.
- البدء بالتطبيق التجريبي لنظام الاعتماد الأكاديمي، حيث قامت الأمانة العامة بالتعاون مع مجلس الاعتماد البريطاني بالتطبيق التجريبي للاعتماد المؤسسي استناداً إلى معايير الاعتماد المؤسسي الصادرة عن مجلس التعليم العالي. وتم تشكيل فرق الفحص لإجراء التطبيق التجريبي للاعتماد المؤسسي على جامعتين تم اختيارهما من قبل مجلس التعليم العالي إحداهما خاصة، وهي الجامعة الملكية للبنات، وأخرى حكومية، وهي بوليتكنك البحرين، وقد تمت الزيارة الميدانية للجامعة الملكية للبنات بالتعاون مع خبراء عدد (٤) من مجلس الاعتماد البريطاني خلال الفترة ما بين ٧-١٠ ديسمبر ٢٠١٥م، كما وتمت الزيارة الميدانية للبوليتكنك البحرين بالتعاون مع خبراء عدد (٥) من مجلس الاعتماد البريطاني خلال الفترة ما بين ١٠-١٣ يناير ٢٠١٦م، حيث قامت كل من المؤسستين بإعداد تقرير التقييم الذاتي وفقاً لما ورد في دليل الاعتماد المؤسسي الصادر عن مجلس التعليم العالي، وقام كل من فريقي الفحص بدراسة التقرير المكلف به ومن ثم زيارة الجامعة للتأكد مما جاء في التقرير عن طريق إجراء عدد من المقابلات مع المعنيين في الجامعتين، والاطلاع على الوثائق الداعمة، والزيارات الصفية، والمرافق الأخرى.

كما قامت الأمانة العامة بعقد ورشة تدريبية عقب انتهاء الزيارة الميدانية لبوليتكنك البحرين لمدة يومين (الخميس الموافق ١٤ يناير ٢٠١٦م، والسبت الموافق ١٦ يناير ٢٠١٦)، حيث شارك فيها ممثلو مؤسسات التعليم العالي المعنيون بالاعتماد وضمان الجودة. وقد غطت الورشة التدريبية الموضوعات المتعلقة بإجراءات التقدم بطلب الاعتماد المؤسسي، وتقرير التقييم الذاتي، والإجراءات التحضيرية لعملية الفحص من قبل المؤسسة.

٦-٤ التواصل لتعزيز المواءمة بين قطاع التعليم العالي وقطاع الصناعة والأعمال:

تواصلاً مع ما تم تنفيذه من محاور مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها من قبل الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي وهيئة سوق العمل والتي جاءت كنواة للتنسيق والعمل المشترك بين الجانبين، وإيماناً منهما بتكامل الأدوار والواجبات فيما بينهما، فقد أجرت الأمانة العامة للمجلس بالتعاون مع قطاع الصناعة والأعمال برنامجاً بعنوان «المسح الوطني السنوي للمهارات المطلوبة في سوق العمل»، ويهدف هذا البرنامج إلى تحديد ورصد المهارات الحالية والمستقبلية التي يتطلبها سوق العمل بدقة لجسر الفجوة بين مهارات الخريجين ومتطلبات سوق العمل في البحرين، حيث يتضمن المسح عدداً من الأسئلة الموجهة للقطاعين الحكومي والخاص تتعلق بالمهارات المطلوبة من الخريجين المتقدمين للوظائف في تلك القطاعات مثل (حل المشكلات، التفكير الناقد، مهارات التواصل، العمل الجماعي، الحساب والسرعة العقلية، وغيرها).

٧ . الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي :

٧-١ إنجازات الأمانة العامة

إن الأمانة العامة للمجلس ملتزمة بتنفيذ الأولويات الحكومية وإجراءات برامج التعليم في الإطار الموحد للأولويات الحكومية ٢٠١٥ – ٢٠١٦ م ، بحيث تم إسقاطها على المراحل الخمس المعتمدة ببرنامج تطوير التعليم العالي والبحث العلمي، بما يتلاءم مع مبادرات ومشروعات الخطة التشغيلية ٢٠١٥ – ٢٠١٨م ، ومحاور الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي ولغايات العمل وفق رؤية واضحة تم تشكيل فريق مختص من منسوبي الأمانة العامة لمتابعة التنفيذ ورصد مؤشرات الإنجاز، وتقديم تقارير دورية حول مدى التقدم الحاصل بسير العمل بالبرنامج وتحديد نسب الإنجاز التراكمية وفق الاليات المعتمدة بوزارة التربية والتعليم.

وإن أبرز الإنجازات التي تحققت في المحاور الخمسة مبينة في أدناه:

المرحلة الأولى: الاستشارات الفنية والدراسات والأبحاث، وكانت أبرز الإنجازات التي تحققت هي كالآتي:

- في ضوء الزيارة التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء إلى المملكة المتحدة، والتي تم خلالها التوقيع على مذكرة التفاهم بين مجلس التعليم العالي ومجلس الاعتماد البريطاني لوضع معايير الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين، قام سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي بتوقيع اتفاقيتين لتفعيل هذه المذكرة مع مجلس الاعتماد البريطاني .
- الاتفاقية الأولى حول تقديم الدعم الفني والاستشارات الفنية وإقامة دورات وورش لمنتسبي الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي ومؤسسات التعليم العالي المختلفة حول برنامج الاعتماد الأكاديمي.
- الاتفاقية الثانية تهدف إلى وضع الإجراءات والآليات اللازمة للحصول على الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين، بما في ذلك زيارة الخبراء الدوليين لهذه المؤسسات وفحص ممارساتها في ضوء إطار المعايير المحدد وإصدار قرارات الاعتماد.
- إعداد دراسة لإنشاء جامعة شبه حكومية والزيارات الاستطلاعية بشأنها

» التنسيق مع شركة ممتلكات وإعداد دراسة أولية لإنشاء جامعة وطنية للعلوم والتكنولوجيا بالشراكة مع الشركات التي تمتلكها الدولة والقطاع الخاص تسهم في استيعاب أبناء مواطني المملكة ووافديها من خريجي الثانوية العامة وتلبية رغباتهم في تخصصات وبرامج أكاديمية متنوعة ذات جودة عالية، وتكون صرحاً علمياً مميزاً لاستقطاب خريجي الثانوية من أبناء دول مجلس التعاون الخليجي.

» زيارة سعادة وزير التربية والتعليم وسعادة الأمين العام لمجلس التعليم العالي إلى الجمهورية الفرنسية للفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أغسطس ٢٠١٥ م لبحث سبل التعاون المشترك مع المؤسسات التعليمية والبحثية الفرنسية والاستفادة من خبراتها لتنفيذ مشروع إنشاء مؤسسة تعليم عالي مشتركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في مملكة البحرين معنية بطرح برامج أكاديمية وإنشاء مراكز بحثية متطورة ومرتبطة باحتياجات سوق العمل تسهم في تحقيق الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ م، حيث زار سعادة وزير التربية والتعليم والوفد المرافق عدد (٥) جامعات ومؤسسات بحثية فرنسية .

» زيارة سعادة وزير التربية والتعليم وسعادة الأمين العام لمجلس التعليم العالي إلى جامعة حمدان بن محمد الذكية بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تم بحث سبل التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والتعلم الإلكتروني، وذلك في ضوء التوجه لدراسة وتعرف الخبرات الإقليمية والدولية المميزة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي للاستعداد لتنفيذ الأولوية الحكومية المتعلقة بإنشاء جامعة شبة حكومية .

- إعداد دراسة لإنشاء فرع لجامعة البحرين في محافظة المحرق

تقدمت جامعة البحرين بوثيقة الإطار العام لإنشاء فرع لجامعة البحرين في محافظة المحرق تضمن الإطار عدد الطلبة، وفروع الكليات المقترحة، وعدد البرامج الأكاديمية المقترح طرحها، والمواقع المقترحة والمساحة الإجمالية المطلوبة لقطعة الأرض، ومساحة المرافق وتكاليف البناء والتجهيزات، والتكلفة التشغيلية السنوية.

المرحلة الثانية: تحسين كفاءة مؤسسات التعليم العالي، وكانت أبرز الإنجازات التي تحققت هي كالآتي:

- البدء بتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي على مؤسسات التعليم العالي

إن تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي على مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين سيشجع التميز لديها ويدفع بها للقيام بالتحسينات المؤسسية التي تنعكس إيجاباً على العملية التعليمية من خلال محافظة المؤسسة على تحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي بشكل مستمر، ومن خلال عمليات المتابعة التي تقوم بها الأمانة العامة، إضافة إلى تعزيز الأثر الإيجابي في زيادة الثقة بالمؤسسة الحاصلة على الاعتماد من قبل الطلبة وأولياء أمورهم محلياً وإقليمياً. وزيادة فرص العمل لدى خريجي تلك المؤسسة محلياً وإقليمياً وعالمياً.

- تطوير البنية التشريعية

» قرارات مجلس التعليم العالي التي أسهمت في تحسين ممارسات مؤسسات التعليم العالي في الجوانب ذات العلاقة، وبالتالي انعكست أثار تلك القرارات على نتائج الأداء الكلي لها .

» متابعة إجراءات مؤسسات التعليم العالي الخاصة بشأن ما تم إنجازه إزاء التقارير التي أعدت لتقييمها من النواحي (الأكاديمية، الإدارية، المالية، الهندسة، الحوكمة).

» برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي الخاصة.

» تحديد سقف القبول للطلبة في مؤسسات التعليم العالي حسب المعايير المعتمدة ، مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس وتوفير البنى التحتية والمختبرات، ومدى التزام مؤسسات التعليم العالي بقرارات مجلس التعليم العالي وإزالة المخالفات والاستجابة لمتطلبات الأمانة العامة.

- إعداد مقترح وثيقة إطار للتمويل المستدام لمؤسسات التعليم العالي الحكومية، حيث اشتملت الوثيقة على بدائل تسهم ولو جزئياً في تقليل الكلفة المالية على الدولة، وذلك من خلال اتاحة الفرص لمؤسسات التعليم العالي الحكومية لتنفيذ برامج تعزز خلق موارد مالية من خلال توفير خدمات، إضافة الى عملية التعليم الجامعي، وتقع الوثيقة في أربعة محاور هي (البدائل لتقليل التكلفة، المجال الأكاديمي، التشاركية مع القطاعات الاقتصادية والمالية، تخفيض النفقات الإدارية).

- أدوات التقويم الذاتي

» إعداد أدوات التقييم الذاتي في عدة جوانب متعددة في مؤسسات التعليم العالي منها (القدرات والبيئة البحثية، التخطيط المؤسسي الاستراتيجي، وتعليم ريادة الأعمال). وتم تزويد مؤسسات ألتعليم العالي بهذه الأدوات لتمكينها من تحسين ممارساتها، وتساعدها على تحليل بيئاتها الداخلية والخارجية، وتوظيف نتائجها في تحسين إنتاجيتها ورفع مؤشر الكفاءة الداخلية لها.

» إعداد أدوات مؤسسية للتقييم الذاتي لريادة الأعمال في مجال مهارات التوظيف لمساعدة مؤسسات التعليم العالي على تحسين مؤشر كفاءتها الداخلية، وتعدُّ موجهة لبناء خططها المتعلقة بتعزيز مفاهيم ريادة الأعمال في مناهجها الدراسية وفقاً لنتائج تطبيق الأدوات وتحليل البيئة الداخلية وتعرّف نقاط القوة والجوانب التطويرية، وكذلك نتائج تحليل البيئة الخارجية وتعرف الفرص المتاحة والتحديات الآنية والمستقبلية، يتكون الدليل من عدد (١٠) معايير رئيسة ولقياس هذه المعايير تم إعداد (١٠٦) مؤشرات.

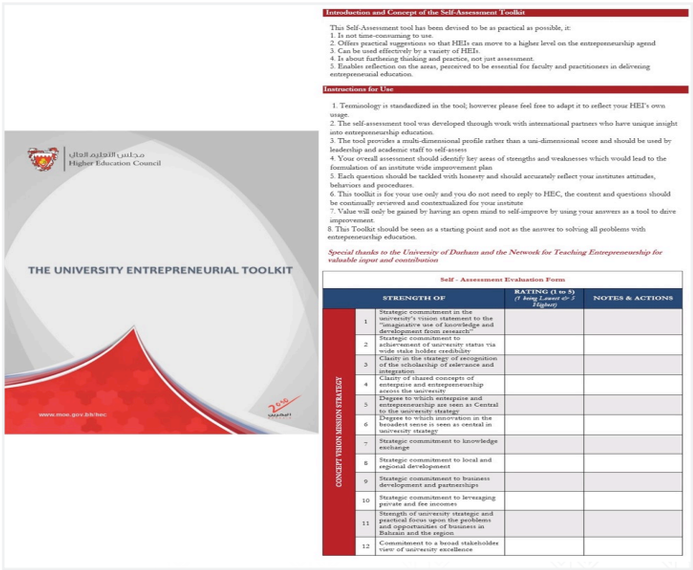

مقتطفات من كتيب «أدوات ريادة الأعمال للمؤسسات»

- تطوير البرامج الأكاديمية والمناهج والمقررات الدراسية بمؤسسات التعليم العالي لتلبية الحاجات التنموية

في ضوء سعي الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي لتنفيذ الأولوية الوطنية المتعلقة بتطوير المناهج الدراسية لتلبية الاحتياجات التنموية واستجابة لتوصيات منتدى التوظيف والمهارات نظمت الأمانة العامة عدد (٤) ورش عمل للأكاديميين والمختصين حول مراجعة البرامج الحالية بما يضمن مواكبتها للتطورات واحتياجات سوق العمل، والعمل على تطوير المناهج والخطط الدراسية بمؤسسات التعليم العالي بهدف تجسير الفجوة بين مهارات الخريجين ومتطلبات سوق العمل وتوظيف النتائج التي أظهرتها الدراسة المسحية لسوق العمل لتحديد المهارات التي على الخريجين امتلاكها خلال دراستهم بمؤسسات التعليم العالي.

- تطوير البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي

» دراسة الطلبات المقدمة من مؤسسات التعليم العالي لاستحداث برامج أكاديمية جديدة، حيث بلغ عدد الطلبات (١٨) طلباً ما بين الدبلوم والبكالوريوس والماجستير، والبت فيها من قبل مجلس التعليم العالي.

» دراسة عدد (٥) طلبات للترخيص لإنشاء مؤسسة تعليم عالي خاصة في مملكة البحرين وإعداد التقارير الخاصة بها ورفعها للجان المختصة لدراستها ورفع التوصيات بشأنها لمجلس التعليم العالي.

» دراسة عدد (٣) طلبات لترخيص برامج أكاديمية مستحدثة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة، والتي لم ترد في ترخيص المؤسسة، وإعداد التقارير الخاصة بها، ورفعها للجان المختصة لدراستها ورفع التوصيات بشأنها لمجلس التعليم العالي.

» تم دراسة طلبين لإعادة فتح برامج أكاديمية موقوفة بقرار من مجلس التعليم العالي وإعداد التقارير الخاصة بها، ورفعها للجان المختصة لدراستها ورفع التوصيات بشأنها لمجلس التعليم العالي.

- التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي

» نظمت الأمانة العامة خلال العام ٢٠١٥ العديد من ورش العمل واللقاءات المهنية مع أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي في إطار تحسين كفاءتهم المهنية .

» التنسيق مع شركة مايكروسوفت الشرق الأوسط لتصميم برنامج تدريبي لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي، لمساعدتهم على تطوير الكفاءات التي تمكنهم من التخطيط بشكل منتظم لاختيار واستخدام وتقييم أدوات التكنولوجيا في إستراتيجيات التعليم والتعلم بطريقة ملائمة. وتدريب المشاركين حول تقنية **TPACK** والتعلم للقرن الحادي والعشرين، الذي ينص على اتباع نهج متكامل في الجمع بين التكنولوجيا وتوظيفها في إستراتيجيات وطرائق التدريس، وتصميم وانتاج المحتوى المعرفي.

» التنسيق مع المجلس الأعلى للتعليم في بريطانيا بشأن إعداد اتفاقية استشارات حول شهادة التمهن لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي (مزاولة المهنة) بانتظار توجيهات سعادة الوزير.

» تنفيذ لقاء دوري (شهري) لممثلين عن مؤسسات التعليم العالي، وتستعرض كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي أبرز إنجازاتها التي تحققت وقصص النجاح لديها، وبذلك تكون الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي قد أسهمت في نقل التجارب الناجحة وتعزيز مفهوم التبادل المعرفي.

- المنظومة الإلكترونية لتعرف المستجدات الشهرية بمؤسسات التعليم العالي

» إعداد منظومة إلكترونية تتكون من عدد (٦) مجالات هي (الإنجازات الشهرية، الإنفاق على البحث العلمي والتطوير المهني، الدعم المطلوب من الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، خطة الجامعة للشهر القادم، خطة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير المهني، نشر البحوث العلمية والمقالات)، وتم تزويد مؤسسات التعليم العالي بها، ويتم توظيف النظام من قبل مؤسسات التعليم العالي وإعادة ارساله إلكترونياً إلى الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بتاريخ ٢٨ من كل شهر، وبعد ذلك يتم لقاء بين ممثلين عن مؤسسات التعليم العالي ومدير المشاريع في الأمانة العامة لمناقشة البيانات التي تم وضعها بالنظام.

المرحلة الثالثة: تمكين طلبة مؤسسات التعليم العالي من مهارات الحياه للاندماج الآمن في سوق العمل، وكانت أبرز الإنجازات التي تحققت هي كالآتي:

- في إطار المواءمة بين التعليم العالي وقطاعات الاقتصاد الوطني وتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، واستكمالاً للمنتدى الوطني الأول الذي عقد بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١٤ م ، نظمت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي خلال العام الدراسي ٢٠١٤ / ٢٠١٥ م المنتدى الوطني الثاني بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١٤ م وكذلك تم تنفيذ المنتدى الوطني الثالث للمهارات والتوظيف ٢٠١٥ م برعاية كريمة من سعادة وزير التربية والتعليم، وبالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني والمجلس الأعلى للتعليم في بريطانيا، وبمشاركة عدد (١٤) قطاعاً من قطاعات سوق العمل مثلت الوزارات والمؤسسات والهيئات وكبرى الشركات الحكومية والخاصة وبحضور رؤساء وأكاديميين من مختلف مؤسسات التعليم العالي بهف تعرف المستجدات الحاصلة بسوق العمل ومناقشة آلية توظيف دليل المهارات والتوظيف الذي تم إعداده في ضوء نتائج الدراسة المسحية لسوق العمل .

- مشاركة الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي في أعمال الاجتماع السابع عشر للجنة وزراء التعليم العالي والبحث العلمي بدول مجلس التعاون الخليجي، والذي عقد بمسقط بسلطنة عمان في الفترة من ٩ – ١١ مارس ٢٠١٥ م حيث استعرض سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي ورقة عمل حول المشاريع والمبادرات التي يقوم بها قطاع التعليم العالي بالعمل مع قطاعات الصناعة والاقتصاد المختلفة .
- تشكيل اللجنة التنسيقية المشتركة بين قطاع التعليم العالي وقطاع سوق العمل والصناعة، وكذلك تم تشكيل ثلاث فرق عمل مهارات القطاعات التالية: (الخدمات المالية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الصحة، البحوث).

- مبادرة التدريب الوظيفي الوطني

تنفيذ البرنامج الوطني للتدريب الوظيفي بمشاركة عدد (١٢٠) من طلبة مؤسسات التعليم العالي بهدف اتاحة الفرص للطلبة في اكتساب مهارات وظيفية لتأكيد التكامل بين النظرية والتطبيق، ومما يجعلهم أكثر قدرة على التكيف مع حياة العمل وزيادة فرص جاهزيتهم المهنية للتوظيف والعمل مستقبلا.

- اجتماع مجلس التعليم العالي ومصرف البحرين المركزي وبحضور ممثلين عن القطاع المالي وقطاع التأمين، من أجل تحفيز مشاركة القطاع المصرفي والمالي في المسح الاحصائي الذي يعمل على إعداده مجلس التعليم العالي لمعرفة مدى توافق مهارات وكفاءة الخريجين ومتطلبات سوق العمل.

- مناقشة نتائج المنتدى الوطني للمهارات والتوظيف، وذلك خلال اجتماع سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي و الدكتور رياض يوسف حمزة الأمين العام لمجلس التعليم العالي مع السيد دوغ بيرز **DOUG PEARCE** مدير التطوير الدولي والسيدة أوليفيا فليمينغ **OLIVIA FLEMING** رئيسة تطوير الأعمال والإرشاد بأكاديمية التعليم العالي البريطانية، حيث تم خلال الاجتماع التوصل إلى أهم المعايير والمهارات التي يجب أن تركز عليها مؤسسات التعليم العالي من خلال المناهج الدراسية، لتعزيز قدرات الخريجين ومواءمتها مع متطلبات سوق العمل. كما تم التطرق خلال الاجتماع إلى سبل التعاون مع أكاديمية التعليم العالي البريطانية في المرحلة القادمة، خصوصاً فيما يتعلق باستقطاب برامج أكاديمية نوعية ومتطورة في مملكة البحرين، وذلك في إطار جهود مجلس التعليم العالي للارتقاء بالتعليم الأكاديمي والبرامج التي يقدمها.

المرحلة الرابعة: تحسين كفاءة قطاع التعليم العالي ، وكانت أبرز الإنجازات التي تحققت كالآتي:

- التعاون المشترك مع الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب

» يعمل المجلس على تعزيز التعاون مع الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب في العديد من القضايا التي تتعلق بالرقابة على أداء مؤسسات التعليم العالي وتحسين مخرجاتها ومنها الآتي:

- عقد سلسلة من الاجتماعات مع الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم والتدريب والاتفاق على آليات التنسيق لتنفيذ قرار مجلس الوزراء الموقر بشأن آليات تنفيذ معايير الاعتمادية لمؤسسات التعليم العالي.
- اعتماد الآلية المقترحة من التعليم العالي بشأن تنفيذ نظام الاعتماد الأكاديمي على مؤسسات التعليم العالي.
- اعتماد تقارير مراجعات مؤسسات التعليم العالي التي تعدها الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب كأحد المدخلات الرئيسة عند تنفيذ نظام الاعتماد الأكاديمي على مؤسسات التعليم العالي.
- تشكيل فريق عمل مشترك من الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي والهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم والتدريب .

» اعتماد إطار موحد يبين دور مجلس التعليم العالي ودور الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم والتدريب بحيث يتم اعتماد نتائج المراجعة في الهيئة الوطنية عند ترخيص مؤسسات التعليم العالي واعتماد برامجها، ويستعين مجلس التعليم العالي بخبرات الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب من خلال إدراجهم والاستئناس برأيهم في عملية الترخيص لمؤسسات التعليم العالي والاعتماد المؤسسي والبرامجي وعلى النحو التالي :-

- دعوة ممثل عن الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب لعضوية اللجنة الأكاديمية المنبثقة عن مجلس التعليم العالي والتي يعرض عليها طلب الترخيص لإنشاء مؤسسة تعليم عالي جديدة.
- تحويل طلب الترخيص لإنشاء مؤسسة تعليم عالي جديدة إلى الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب لإبدا الرأي من قبل إدارة مراجعة مؤسسات التعليم العالي، وللتحقق من مدى ملاءمة الطلب لشروط الإطار الوطني للمؤهلات.
- دعوة ممثل عن الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب لعضوية لجنة الاعتماد الأكاديمي المؤسسي / البرامجي المشكلة من قبل مجلس الوزراء .
- تم إعداد مخطط انسيابي لآليات الترخيص والاعتماد المقترح من قبل مجلس التعليم العالي، والذي تمت الموافقة عليه من قبل الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب.

- **الهيكل التنظيمي المطور لقطاع التعليم العالي**

تم إعداد هيكل تنظيمي مقترح للأمانة العامة لمجلس التعليم العالي حسب ما تقتضيه متطلبات المرحلة القادمة لمواجهة التحديات التي تواجه الأمانة العامة للارتقاء بقطاع التعليم العالي بحسب برنامج عمل الحكومة ٢٠١٥-٢٠١٨، وما تضمنته خطة برامج التعليم للأولويات الحكومية للعامين ٢٠١٥-٢٠١٦م .

- **تطوير الموقع الإلكتروني للأمانة العامة لمجلس التعليم العالي**

في إطار سعي الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي لتطوير خدماتها الإلكترونية، فقد تم التنسيق مع إدارة نظم المعلومات وبالتعاون مع شركة متخصصة بتطوير المواقع الإلكترونية لدراسة الموقع الإلكتروني الحالي للأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، والعمل على إحداث نقلة نوعية في تصميم الموقع بما يتيح للمهتمين بشئون التعليم العالي من التعرف إلى أحدث القضايا بالتعليم العالي، ويعدُّ الموقع المطور إحدى أدوات التعليم العالي للتواصل مع المجتمع المحلي والإقليمي والدولي، وتبادل المعلومات ووجهات النظر.

- التطوير المهني لمنتسبي الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي

» ورشة الاعتماد الأكاديمي: في إطار سعي الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي لتنفيذ اتفاقية الاستشارات الفنية المبرمة مع مجلس الاعتماد البريطاني، نظمت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي ورشة عمل الاعتماد الأكاديمي للمختصين من الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي،التي تعنى بمتابعة تنفيذ نظام الاعتماد الأكاديمي والخبراء المعنيين بتطبيق النظام على مؤسسات التعليم العالي، حيث نفذت الورشة كل من السيدة شيلا نيدام والسيدة روزي من مجلس الاعتماد البريطاني.

» ورشة تحديد الأولويات الاستراتيجية بحضور الدكتور رياض يوسف حمزة الأمين العام لمجلس التعليم العالي، نظمت الأمانة العامة ورشة عمل لمديري الإدارات ورؤساء الأقسام بعنوان (تحديد أولويات الاستراتيجيات)، وذلك في يوم الخميس الموافق ٨ يناير ٢٠١٥م بالمركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث حاضر في الورشة المهندس باسم الساعي مدير عام ومؤسس شركة (إنستالكس جولف) وأحد الخبراء في مجال الاستراتيجيات.

» مشاركة عدد من منسوبي الأمانة العامة ضمن وفد مملكة البحرين في الاجتماع السابع عشر لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي والذي عقد في العاصمة مسقط بسلطنة عمان خلال الفترة من ٩-١١ مارس ٢٠١٥م والذي تم فيه الاتفاق على توحيد آلية العمل المشترك التي أقرت في الدورة العاشرة للمجلس والعمل على تنفيذ ما تضمنته القرارات الموصي في محضر الاجتماع.

» المشاركة ضمن فريق العمل المشترك بين دول مجلس التعاون والمملكة المغربية في مجال التعليم وزارة التعليم العالي أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة ٦ – ٧ مايو ٢٠١٥م والاتفاق على تنفيذ آليات التعاون بين الجانبين.

» المشاركة في أعمال الدورة التدريبية في مجال اقتصاد المعرفة وسياسة التنمية البشرية في مقر المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت، والتي استمرت مدة أسبوعين من ٣-١٤ مايو ٢٠١٥م تحققت من خلالها أهدافها المنشودة.

» بدعوة من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عقد الاجتماع التاسع للجنة التنسيقية للاعتماد الأكاديمي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يوم الأحد ١٥ نوفمبر ٢٠١٥م. وقد شاركت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي في مملكة البحرين في الاجتماع ، وكانت دولة الكويت قد ترأست الاجتماع ممثلة في الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم.

المرحلة الخامسة: تطوير البحث العلمي ، وكانت أبرز الإنجازات التي تحققت كالآتي:

- تقديم خدمة تسهيل مهمة باحث للباحثين في الميدان التربوي من خلال إصدار الموافقة بتطبيق أدوات دراساتهم في مدارس وزارة التربية والتعليم وإداراتها، أو توفير البيانات اللازمة لإعداد الدراسة. ويتم ذلك من خلال التنسيق مع الجهات والإدارات المعنية في الوزارة، وقد تم إنجاز ما يزيد عن ٩٠ طلب تسهيل مهمة باحث منذ أكتوبر ٢٠١٤م. كما تم تطوير هذه الخدمة من خلال توفير نسخة إلكترونية (باللغتين العربية والإنجليزية) على الموقع الإلكتروني بالوزارة، تمكّن الباحث من تسليم طلبه ومتابعته الكترونياً.
- وضع لائحة للبحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين، وذلك بعد الاطلاع على لوائح البحث العلمي في جامعة البحرين وفي الدول المجاورة، ومن ثم اقتراح مواد وفقرات لائحة البحث العلمي لمملكة البحرين، وعقد الاجتماعات مع الخبراء في الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي لمراجعتها وتنقيحها وتعديلها وفق توجهات الأمين العام لمجلس التعليم العالي.
- العمل على إنشاء قاعدة بيانات لمؤسسات التعليم العالي تضم بيانات المؤسسات والطلبة والأساتذة والبحث العلمي، وقد تضمن ذلك عدد من المراحل منها: الاتفاق على الحقول المطلوبة في قاعدة البيانات، والتي تتطلبها كافة إدارات الأمانة العامة، وإعداد دليل توضيحي يتضمن تعريفات الحقول الواردة في قاعدة البيانات ليتم تعميمها على المعنيين بمؤسسات التعليم العالي، وعقد اجتماع مع المبرمجين في إدارة نظم المعلومات للاطلاع على التعديلات التي تم إجراؤها وفق ملاحظات الأمانة العامة، ووضع استمارة لجمع بيانات أعضاء الهيئات الأكاديمية والإدارية والفنية بمؤسسات التعليم العالي.
- إعداد عدد من التقارير والدراسات ومنها: تقرير بشأن نتائج اختبار التوجهات الدولية في دراسة الرياضيات والعلوم **TIMSS** والأنظمة التعليمية في الدول المتصدرة نتائج الاختبار للعام ٢٠١١ ، التمكين الرقمي في التعليم، والذي يعكس تجارب دول الخليج العربي ودول شرق آسيا، تقرير حول آليات ومعايير احتساب نتائج الامتحانات الوطنية في الدول المجاورة، الدراسة الأولية لإنشاء جامعة وطنية خاصة في مملكة البحرين، الهيكل التنظيمي للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين، سنوات التعليم الالزامي في مملكة البحرين.
- توفير البيانات حول مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي للجهات الداخلية والخارجية، ومن ذلك استيفاء استبانة منظمة اليونسكو للبحث والتطوير التجريبي ٢٠١٤ من خلال جمع البيانات من مؤسسات التعليم العالي ومراجعتها وتجميعها في استبانة اليونسكو على المستوى الوطني، وكذلك البيانات المطلوبة من قبل مكتب نائب سمو رئيس الوزراء، والإحصائيات الخاصة بالجهاز المركزي للمعلومات، والمركز الإحصائي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وغيرها.

- المشاركات في المؤتمرات والندوات والاجتماعات الإقليمية الخارجية

» المشاركة في ورشة عمل تعزيز المواطنة الخليجية التي نظمتها وزارة التعليم العالي في دولة الكويت بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يومي ١٠-١١ نوفمبر ٢٠١٤م، حيث أدار الجلسة الأولى من جلسات الورشة مدير إدارة البحث العلمي في الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي.

» مشاركة مدير إدارة البحث العلمي في أعمال اجتماع ممثلي الهيئات الوطنية للبحث العلمي في الدول العربية المنعقد بالشارقة الذي عقدته منظمة الألكسو في دولة الإمارات العربية المتحدة يومي ١٩ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٤م، على هامش المنتدى العربي الثاني للبحث العلمي والتنمية المستدامة. حيث يأتي هذا الاجتماع في إطار تفعيل الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتقني والابتكار، التي تضمّنت إنشاء المجلس العربي للبحث والتطوير والابتكار. وقد تمخض الاجتماع عن إعداد تصور حول إنشاء المجلس العربي للبحث والتطوير والابتكار، ونظامه الأساسي وسير عمله؛ ليتم عرضه على الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تحضيراً لاعتماده وإقراره من طرف مؤتمر وزراء التعليم العالي والبحث العلمي العرب.

» مشاركة مدير إدارة البحث العلمي في «الاجتماع الاستشاري على المستوى الإقليمي حول الانتفاع الحر بالمعلومات العلمية المفهوم وسياسات الدول العربية» الذي عقد خلال الفترة ١٣-١٥ سبتمبر ٢٠١٥ بجمهورية مصر العربية، حيث ترأست الوفد الأستاذة نوال الخاطر الوكيل المساعد للتخطيط والمعلومات، وقد تم عرض ورقة حول تجربة مملكة البحرين في مجال الانتفاع الحر بالمعلومات.

» مشاركة رئيس قسم البحوث العلمية والتقنية في الملتقى الدولي الرابع للربط التقني للبنى التحتية الإلكترونية العربية في إطار البنى العالمية في الفترة من ١٠ - ١١ ديسمبر ٢٠١٤م والتي نظمتها المنظمة العربية لشبكات البحث والتعليم في سلطنة عمان.

٧-٢ إصدارات الأمانة العامة:

من أبرز إصدارات الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي خلال العام ٢٠١٥ الآتي:

- دليل معايير وإجراءات الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي باللغتين العربية والإنكليزية:

أصدرت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي دليل معايير وإجراءات الاعتماد الأكاديمي وباللغتين العربية والإنكليزية ، حيث تم توزيعه على مؤسسات التعليم العالي للعمل به بغية الاستعداد لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي عليهم ابتداءً من العام ٢٠١٥ – ٢٠١٦ ، حيث تم التطبيق التجريبي لنظام الاعتماد على مؤسستين تعليميتين (إحداهما حكومية والأخرى خاصة) خلال العام ٢٠١٥ .

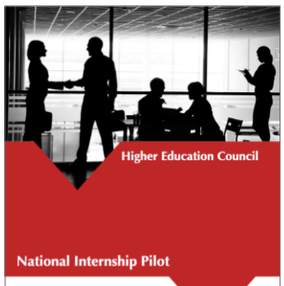

غلاف كتيب
«برنامج التدريب الوطني التجريبي»

- دليل التدريب الميداني لطلبة مؤسسات التعليم العالي:

أعدت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي دليل التدريب الميداني لطلبة مؤسسات التعليم العالي لتطبيق البرنامج الوطني التجريبي للتدريب الميداني بهدف توفير الفرصة للطالب لاكتساب المهارات الوظيفية أثناء دراسته الجامعية، حيث نجحت الأمانة العامة بتنفيذه بالتعاون مع (١٤) مؤسسة حكومية وخاصة مثلت بمجملها مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني .

- الدليل الأول لمهارات الخريجين والتوظيف:

في إطار المواءمة بين التعليم العالي وقطاعات الاقتصاد الوطني وتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، تم إعداد دليل المهارات والتوظيف في ضوء نتائج الدراسة المسحية لسوق العمل والتعرف إلى المستجدات الحاصلة بسوق العمل ومناقشة آلية التوظيف .

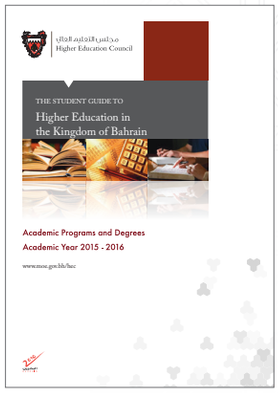

- دليل الطالب لبرامج مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين للعام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦:

أصدرت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي دليل الطالب لبرامج مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين للعام الدراسي ٢٠١٥- ٢٠١٦ بنسختيه الورقية والإلكترونية شمل كافة المعلومات الضرورية حول التخصصات والبرامج الأكاديمية التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي ، ويسهم الدليل في تقديم معلومات شاملة حول جميع البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في مملكة البحرين والتي تعمل وفقاً للوائح وأنظمة مجلس التعليم العالي .

- مجلة الأعالي:

إصدار مجلة «الأعالي» التي تعنى بنشر قرارات ولوائح وفعاليات التعليم العالي، متضمنة عدد من الأبواب ذات العلاقة بقطاع التعليم العالي. حيث قامت الإدارة بجمع ومراجعة المادة العلمية والإعلامية، وإعداد التصميم والإخراج اللازم تمهيداً لطباعتها، وبناءً عليه تم إصدار العددين السابع (يناير ٢٠١٥) والثامن (يوليو ٢٠١٥) من المجلة.

- دليل الخدمات الخاص بإدارة الاعتمادية والتراخيص ٢٠١٥-٢٠١٦ م:

يعدُّ دليل الخدمات الخاص بإدارة الاعتمادية والتراخيص٢٠١٥-٢٠١٦م نبراساً لما تقدمه الإدارة من خدمات هامة للمنتفعين الملتزم بتنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس التعليم العالي، ولوائح التعليم العالي في مملكة البحرين ٢٠١٥م المتضمنة لائحة إجراءات ومعايير وشروط الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، واللائحة الأكاديمية والإدارية المتعلقة بشأنها، موضحاً الإجراءات التنفيذية للخدمة، والوثائق والمستندات المطلوبة لإنجاز كل خدمة.

- التقرير السنوي لمجلس التعليم العالي للعام ٢٠١٤م (الواقع والطموح):

تضمن التقرير السنوي لمجلس التعليم العالي للعام ٢٠١٤ التشريعات الناظمة للتعليم العالي في مملكة البحرين ، وأهم القرارات واللوائح والمشاريع التي أقرها المجلس، وأبرز مهام مجلس التعليم العالي ومحاور عمله. كما تضمن الإحصاءات الخاصة بمؤسسات التعليم العالي في المملكة واعداد الطلبة المسجلين والبرامج والتخصصات المطروحة فيها. وأبرز التقرير أهم الإنجازات التي حققها المجلس وأمانته العامة والتي من أهمها إقرار تدشين أول إستراتيجية وطنية للتعليم العالي في مملكة البحرين للسنوات العشر القادمة ، وأول إستراتيجية وطنية للبحث العلمي للسنوات الخمس القادمة ، وتدشين المجلس لنظام الاعتماد الأكاديمي والإيعاز بتطبيقه على مؤسسات التعليم العالي اعتباراً من العام الاكاديمي ٢٠١٥-٢٠١٦م.

٧-٣ إنجازات الأمانة العامة للعام ٢٠١٥م:

تظم الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي ثلاث إدارات هي إدارة الاعتمادية والتراخيص وإدارة التقييم والمتابعة وإدارة البحث العلمي، وفيما يلي عرض إنجازات كل منها خلال العام ٢٠١٥:

إدارة الاعتمادية والتراخيص :

- التنسيق مع إدارة نظم المعلومات بإعداد مقترح لتفعيل نظام إدارة الوثائق **DOCU WARE** واعتماده من الطرفين حيث تم تنفيذ ورشة تدريبية بعنوان الأرشفة الإلكترونية والذي استفاد منها جميع منسوبي الإدارة.
- تم دراسة عدد (٦) طلبات للترخيص لإنشاء مؤسسة تعليم عالي خاصة في مملكة البحرين واعداد التقارير الخاصة بها ورفعها للجان المختصة لدراستها ورفع التوصيات بشأنها لمجلس التعليم العالي.
- تم دراسة عدد (٣٠) طلباً لترخيص برامج أكاديمية مستحدثة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة والتي لم ترد في ترخيص المؤسسة واعداد التقارير الخاصة بها ورفعها للجان المختصة لدراستها ورفع التوصيات بشأنها لمجلس التعليم العالي.
- تم دراسة طلبين لإعادة فتح برامج أكاديمية موقوفة بقرار من مجلس التعليم العالي، وإعداد التقارير الخاصة بها ورفعها للجان المختصة لدراستها ورفع التوصيات بشأنها لمجلس التعليم العالي.
- المشاركة في اعداد البرامج المقترحة للخطة التشغيلية الخاصة بإدارة الاعتمادية والتراخيص وفق برنامج عمل الحكومة ٢٠١٥-٢٠١٨.
- تم إنجاز عدد (٢١٦) طلباً لتوظيف أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية والفنية، و (٦٢) طلباً لاستقدام أعضاء الهيئة ألأكاديمية والإدارية والفنية.
- المشاركة في لجان الفحص والتدقيق ضمن فريق الأمانة العامة خلال زيارات ميدانية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة.

إدارة التقييم والمتابعة :

تقوم إدارة التقييم والمتابعة بمهام استلام الطلبات للتصديق على الشهادات والمؤهلات العلمية الصادرة معن مؤسسات التعليم العالي الخاصة في مملكة البحرين، ومتابعة الأمور المتعلقة بقبول وتسجيل الطلبة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة. وكذلك متابعة شؤون الطلبة والخدمات الطلابية. ومن أبرز إلانجازات:

- التصديق على الشهادات

تم التصديق على عدد (٦٨٣١) إفادة خلال الفترة من يناير ٢٠١٥ الى ديسمبر ٢٠١٥، وكما مبينة في الجدول (١١) أدناه:

الجدول (11): إنجازات إدارة التقييم والمتابعة المتعلقة بتصديق الشهادات للعام ٢٠١٥م

الشهور2015	إفادة مصدقة	التصديق على أصول	إفادة مترجمة	طبق الأصل	إفادة معدلة	إفادة تخرج	المجموع
يناير	63	79	1	14	1	5	163
فبراير	300	313	11	20	3	7	654
مارس	207	214	7	6	3	2	439
أبريل	94	99	6	7	9	11	226
مايو	170	194	7	16	7	9	403
يونيو	395	224	5	20	0	38	682
يوليو	762	573	5	10	2	15	1367
أغسطس	380	382	4	9	10	0	785
سبتمبر	108	119	5	7	0	0	239
أكتوبر	267	279	2	8	2	11	569
نوفمبر	255	268	5	18	2	7	555
ديسمبر	344	360	4	16	5	20	749
المجموع	3,345	3,104	62	151	44	125	6,831

- ملف الطالب الموحد

تم استحداث نظام ملف الطالب الموحد بتوجيه من سعادة الأمين العام لمجلس التعليم العالي ، حيث تم التعميم على مؤسسات التعليم العالي الخاصة بخطاب رقم ٣٤-أ ع م ت / ٢٠١٥ بتاريخ ٨ فبراير ٢٠١٥ باستحداث ملف يضم وثائق طلبة مؤسسات التعليم العالي الخاصة، وذلك تنظيما لملفات الطلبة وسهولة الرجوع إليها لأغراض التدقيق و سرعة إنجاز عملية التصديق، وقد شمل العمل خريجي جميع مؤسسات التعليم العالي للفصل الدراسي الثاني والصيفي من العام الأكاديمي ٢٠١٥/٢٠١٤ والمستجدين للسنة الأكاديمية ٢٠١٥/٢٠١٤ ، حيث تم الانتهاء من (١١٤٠) ملف طالب مستجد أي ما يقارب (٢٧٪) من إجمالي ملفات الطلبة.

- التخزين الإلكتروني (DocuWare) :

قامت الإدارة بالتعاون مع إدارة تقنية المعلومات ببدء العمل في برنامج (DocuWare) وهو البرنامج الخاص بالتخزين الإلكتروني وذلك بغرض حفظ جميع ملفات الإدارة و أرشفة جميع الوثائق، و نظرا لكثرة الملفات وعدم القدرة على الانجاز قامت الإدارة بالتواصل مع مدير إدارة نظم المعلومات الإدارية طلبا لطاقة بشرية تعمل على الأرشفة الإلكترونية بتوفير شركة تقوم بالعمل في أسرع وقت ممكن لإنهاء المهمة في وقت قياسي .

- خدمة تدقيق طلبات المعادلة:

تعدُّ خدمة تدقيق طلبات المعادلة من الخدمات التي تم اعتمادها في العام ٢٠١٥م، وهي خدمة تقوم على تدقيق وثائق الطلبة المحولين لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، وتم أستلام (٨١٩) طلب ، تم إصدارعدد (٧١٣) من خطابات عدم الممانعة ،و (١٧) طلب لم يتم الموافقة على المعادلة و(٨٩) طلب قيد الإجراء .

- ألشكاوى:

استلمت الإدارة (٥٣) شكوى والتماس عن طريق موقع الحكومة الإلكترونية ويتم البت فيها واللرد عليها بشكل إلكتروني .

- ورشات العمل :

» نظمت الإدارة سلسلة من الاجتماعات برئاسة الأمين العام لمجلس التعليم العالي مع عمداء ومدراء القبول والتسجيل بمؤسسات التعليم العالي الخاصة، وذلك من أجل متابعة المواضيع المتعلقة بأمور التصديق والتسجيل كما تم في هذه الاجتماعات الإعلان عن مشروع ملف الطالب الموحد وشرح كيفية إعداده وتطبيقه على جميع الطلبة المنتسبين لهذه المؤسسات، كما أعلن عن مشروع خدمة التصديق الإلكترونية و العمل بها بشكل تجريبي مع مؤسستين من مؤسسات التعليم العالي.

» نظمت الإدارة بالتعاون مع إدارة البحث العلمي اجتماعا مع عمداء ومدراء القبول والتسجيل ومسؤولي الموارد البشرية، الذي عقد يوم الخميس الموافق ٣ سبتمبر ٢٠١٥م في المركز الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا بفندق الخليج، والذي تناول المواضيع التالية:

- عرض الخدمة الإلكترونية لتصديق المؤهلات العلمية.
- عرض بشأن قاعدة بيانات مؤسسات التعليم العالي.
- مناقشة استبانات منظمة اليونسكو للعام ٢٠١٤/٢٠١٥م
- طلب بيانات تجميعية حول طلبة مؤسسات التعليم العالي للسنوات الماضية.
- مناقشة موضوع استيفاء ملف الطالب الموحد.

إدارة البحث العلمي:

- إنشاء قاعدة بيانات لمؤسسات التعليم العالي تضم بيانات المؤسسات التعليمية والطلبة والخريجين والموظفين والأساتذة والبحث العلمي.
- إعداد مسودة الخطة التشغيلية للإدارة وفق برامج التعليم في الاطار الموحد للأولويات الحكومية والإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي وعمل الإدارة.
- خدمة تسهيل مهمة باحث المقدمة للباحثين في الميدان التربوي.
- إنجاز إحصاءات البحث والتطوير التربوي لإستيفاء إستبانة منظمة اليونسكو ٢٠١٥ .
- إعداد الإطار الموحد لآليات العمل المشترك بين مجلس التعليم العالي والهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم والتدريب .
- تحديث ومراجعة مهام إدارة البحث العلمي .
- إصدار مجلة الأعالي التي تعنى بنشر قرارات ولوائح وفعاليات التعليم العالي والمقالات والأوراق ذات الصلة.
- إصدار لائحة البحث العلمي لمؤسسات التعليم العالي .

٨ . التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي :

يواجه قطاع التعليم العالي العديد من التحديات ، ومن أبرزها:

٨-١ البحرين مركزاً إقليمياً للتعليم العالي وريادة الاعمال

يتطلب تبوء مملكة البحرين المكانة العالية في مجال التعليم لتصبح مركزاً إقليمياً للتعليم العالي وريادة الأعمال، تحسين سمعة التعليم في المؤسسات التعليمية في المملكة من خلال العديد من المساعي الرامية لتحقيق هذا الهدف، والذي بدء مجلس التعليم العالي بتنفيذها من خلال أمانته العامة، ومتابعتها المستمرة والرقابة الدائمة على أداء مؤسات التعليم العالي في المملكة، والاستمرار في تنفيذ إستراتيجيتي التعليم العالي والبحث العلمي واصلاح المناهج الدراسية لمؤسسات التعليم العالي لتكون ذات الصلة باحتياجات سوق العمل وتخريج طلبة ذوي مهارات عالية يحتاجها الاقتصاد البحريني. كذلك إعادة النظر في الإطار القانوني للمعاهد الحكومية للسماح لهم أن يصبحوا الموجه التجاري وريادة الأعمال ، وقد يشمل ذلك العمل مع البنوك وأصحاب رؤوس الأموال لتوفير استثمارات جديدة .

٨-٢ تحسين القدرات البحثية

من أجل رفع مملكة البحرين إقليمياً وعالمياً في مجال البحث والتطوير، فإن التحدي يكمن في تحسين القدرات البحثية في مؤسسات التعليم العالي في المملكة، وذلك من خلال زيادة الإنفاق على البحث العلمي ونشر البحوث المحكمة والتطوير المهني لأعضاء هيئة التدرريس. وقد وضعت الأمانة العامة للمجلس لائحة للبحث العلمي لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين، وعقد الاجتماعات مع الخبراء في الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي لمراجعتها وتنقيحها وتعديلها وفق توجهات الأمين العام لمجلس التعليم العالي.

٨-٣ التخصصات العلمية في مؤسسات التعليم العالي

لتحقيق التوازن بين التخصصات الإنسانية والعلمية في مؤسسات التعليم العالي في المملكة وسد احتياجات سوق العمل، فلا بد من تقليل نسبة الطلبة في التخصصات الإنسانية الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي وزيادة البرامج العلمية في مجالات العلوم وتكنولوجيا المعلومات والهندسة والرياضيات ، بما في ذلك فتح المعاهد والأكاديميات. حيث تم خفض نسبة الملتحقين في المؤسسات التعليمية في تخصصات إدارة الأعمال مع زيادة في نسبة الطلبة الملتحقين في التخصصات العلمية ، والعمل جاري في تحقيق الموازنة المنشودة، وتخريج طلبة من البرامج العلمية ليشكلوا الأساس للقيادة والابتكار والنمو الاقتصادي لمملكة البحرين.

٨-٤ إنشاء جامعة وطنية للعلوم والتكنولوجيا

نص البند الثاني من المادة الخامسة من قانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بشأن التعليم العالي المتضمن دور مجلس التعليم العالي في اقتراح إنشاء مؤسسات التعليم العالي الحكومية في المملكة، وإقرار حقول التخصص في مختلف المستويات التي تدرس فيها ، وكذلك البند الأول من المادة الثانية من القانون نفسه والذي ينص على أن التعليم العالي يهدف الى إتاحة فرصة الدراسة والتخصص التعمق في ميادين المعرفة، تلبية لحاجات المجتمع ومتطلبات التنمية الشاملة. فالبحرين بحاجة إلى جامعة وطنية ثانية تكون رافداً لجامعة البحرين وتسهم في استيعاب أبناء مواطني المملكة ووافديها من خريجي الثانوية العامة وتلبية رغباتهم في تخصصات أكاديمية متنوعة، كما

يمكن للجامعة أن تكون صرحاً علمياً مميزاً لاستقطاب خريجي الثانوية العامة من أبناء دول مجلس التعاون، وبخاصة إذا ما حُرص على أن تطرح برامج أكاديمية نوعية ذات جودة عالية.

قامت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بإعداد دراسة مفصلة لإنشاء جامعة وطنية للعلوم والتكنولوجيا بالشراكة مع الشركات التي تمتلكها الدولة والقطاع الخاص، وتناولت الدراسة طبيعة الجامعة ومجالات الدراسة فيها والعناصر الاكاديمية الأساسية للجامعة، والعرض الأكاديمي للبرامج المتوقع تقديمها، والشركاء الأكاديمين من الجامعات العالمية المرموقة، وكذلك شملت الدراسة مقترح مصادر التمويل لإنشاء الجامعة، وحسابات العائد المتوقع من الرسوم الدراسية للسنوات الخمس الأولى من عمر الجامعة، والخطوات اللازمة لتنفيذ مشروع إنشاء الجامعة ومراحل التنفيذ.

٨-٥ توفير الدعم لمؤسسات التعليم العالي

في ظل الظروف الحالية التي تشهدها المنطقة، أصبحت الحاجة ماسة لتخفيف العبء على الدولة فيما يخص دعم المؤسسات التعليمية الحكومية. فلقد بادرت الأمانة العامة للمجلس بإعداد دراسة ووضع آلية توفير الدعم لمؤسسات التعليم العالي، وإيجاد البدائل التي تساهم ولو جزئياً في تقليل الدعم المالي الذي تنفقه الدولة على مؤسسات التعليم العالي الحكومية سنوياً .

٩ . مستقبل التعليم العالي في مملكة البحرين

٩-١ طموح قطاع التعليم العالي في مملكة البحرين

الشكل (٤): طموح قطاع التعليم العالي لغاية عام ٢٠٢٤م

وتتمثل الرؤية المستقبلية للتعليم العالي في مملكة البحرين بتحقيق إستراتيجيتي التعليم العالي والبحث العلمي، وما يرافقهما من مشروعات تنفيذية وذلك من خلال تحقيق المتطلبات الآتية :

- التركيز على المعارف والمهارات المتطورة بشكل مستمر ليصبح التعليم العالي منافساً قوياً في اقتصاد المعرفة .
- استحداث برامج علمية لتلبية احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية .
- متابعة تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي على جميع مؤسسات التعليم العالي لنشر ثقافة الاعتماد والجودة والتنافسية والابتكار والتميّز للحصول على الاعتماد الأكاديمي حسب معايير مجلس التعليم العالي، لتصبح مركزاً لجذب الطلبة من جميع الدول وخاصة دول مجلس التعاون.
- توفير الكفاءات التدريسية والبحثية والفنية من قبل المؤسسات التعليمية العاملة في المملكة والمحافظة عليها.
- زيادة إنفاق المؤسسات التعليمية على البحث العلمي ونشر البحوث المحكمة بما يخدم الحاجات المحلية والإقليمية والعالمية.
- وضع إطار تنظيمي جديد يتضمن توسيع التعليم عبر الإنترنيت وتوفير التقنيات التكنولوجية الحديثة لخدمة وتحسين عمليات التعليم والتعلم.
- زيادة نسبة طلبة الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي .

٩-٢ توقعات النمو للسنوات العشر القادمة

الجدول (١٢):توقعات النمو في أعداد الطلبة بما فيهم الطلبة الوافدين الى المملكة

السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥		٢٠٢٥
أعداد الطلبة الكلي	٣٢،٣٢٧	٣٢،٩٨١	٣٣،٥٦١	٣٨،١١٣	٣٨،٢٦٠		٥٤،٧٢٦
الطلبة الوافدين	٦،٦٣٣	٤،٤١٣	٢،٦٤٨	٣،٨٤٦	٤،٨٦٢		١٨،٤١٠

- يأمل مجلس التعليم العالي أن تصل نسبة النمو على مستوى قطاع التعليم العالي في مملكة البحرين إلى ٦٠٪ خلال الأعوام ٢٠١٥-٢٠٢٥م، وذلك من خلال تنفيذ مشروعات وإستراتيجيات التعليم العالي في المملكة.
- كما ويتوقع أن تصل الزيادة في أعداد الطلبة غير البحرينيين الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين الى ٣٥٪ خلال الأعوام ٢٠١٥-٢٠٢٥ م لتصبح البحرين مركزاً إقليمياً للتعليم العالي.

مجلس التعليم العالي
Higher Education Council

www.moe.gov.bh/hec